الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014 – 2018)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

*بوسنة خليدة

الأستاذة المشرفة:

* د. أمال رحمان

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
(2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾

صدق الله العظيم

[الآيات من سورة العلق]

شكروتقدير

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم

من يشكر الناس لم يشكر الله

صدق رسول الله

الحمد لله على إحسانه والشكر له علي توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشانه ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي إلي رضوانه.صلي الله عليه وعلي اله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله وتعالي علي توفيقه لنا لإتمام هذا البحث أتقدم بجزيل الشكر من شرفي بإشرافه علي مذكرة بحثي الأستاذة الدكتورة أمال رحمان علي توجهاتها ونصائحها العلمية والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل.

ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين .

الطالبة: بوسنة خليدة

الإهداء

أحمد الله عز وجل علي منه وعونه لإتمام هذا البحث فلولا الله ما اهتدينا فله الحمد والمنة والشكر ونسأله سبحانه القبول في القول والعمل وأن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما إنه سميع قريب.

إلي من احمل اسمه بكل افتخار وإلي من افتقدته منذ الصغر إلي والدي العزيز رحمه الله

والدي العزيز العقبي.

إلي من علماني و عانىالصعاب لأصل إلي ما أنا فيه وإلي من رافقتي دعواتهما وزادني رضاهما نجاحا أمي الحبيبة تركية أطال الله في عمرها وأمي فاطمة حفظها الله

-إلي زوجي المحترم الذي كان لي سندا ومرافقا في مشواري الدراسي حفظه الله السيد: بوغابة إسماعيل.

-وإلي إخوتي الذين تقاسمت معهم حلاوة الحياة وأبناءهم

والي أفراد عائلة زوجي في سكيكدة .

وإلي زميلاتي في الدراسة(نجاح بغدادي- مغني فيالة- مرداسي حنان) والي كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

وإلي كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخري.

الطالبة: بوسنة خليدة

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

مقدمة.

يحتل النفط أهمية كبيرة من حيث مصادر الطاقة كمورد اقتصاد ي استراتيجي. تعتمد عليه كل الشعوب في مختلف المجالات وبالرغم من مرور عقود من الزمن على اكتشاف هذا المورد الناضب ، إلا أن الجهود المبذولة من اجل إيجاد البديل له عجزت عنهلحد الآن كون هذا الأخير يتعرض لتقلبات على مستوى السوق العالمية، فعندما ترتفع أسعاره تزداد الإيرادات الحكومية وبالتالي نفقات الدولة مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية ويح دث العكس عندما تتدهور . حيث أن انخفاضها يؤثر سلبا على الدول المنتجة والمصدرة خاصة الدول العربية لأن أغلب اقتصادياتها نفطية ، لذلك نجدها أشد الدول تأثرا بالصدمات الخارجية إذ تمثل الجباية البترولية موردا هاما و رئيسيا لتغطية النفقات العامة. مما أدى إلى حتمية تنويع القاعدة الإنتاجية و البحث عن بدائل ومصادر جديدة للدخل .

و الجزائر من بين الدول الريعية التي تركز في اقتصادها بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات في توفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية لهذا نجد أن أي تذبذبات أو تقلبات في أسعار النفط سترتعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري . مما فرض عليها انتهاج سياسات واستراتجيات ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة فاعليتها مراعين في ذلك قواعد التنويع في حدود الموارد المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري التي يمكن أن تساهم في إستراتيجية التنويع الاقتصادي من جهة كما يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول عامة والجزائر خاصة لذا وجب اليوم وأكثر من أي وقت مضى التفكير في وضع استراتجيات بديلة لقطاع النفط تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة كما يجب عمل مراجعة جوهرية تستهدف تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1- إشكالية البحث:

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للعديد من المؤهلات والمقومات إلا أنها بقيت مرتبطة بقطاع النفط نظرا للعوائد المالية الضخمة التي يوفرها، وفي ظل الإشكال والأزمة الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري بات من الضروري التوجه نحو سياسات واستراتجيات التنويع الاقتصادي لفك التبعية المطلقة لقطاع النفط وتنويع مصادر الدخل.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للجزائر أن تحقق التنويع الاقتصادي في ظل الصدمة النفطية الأخيرة لسنة 2014؟.

2- الأسئلة الفرعية:

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية يتم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ و ماهي أهميته؟
- ماهي أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي الحلول الممكنة و المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة الراهنة؟

3- الفرضيات:

إنطلاقا من التساؤلات السابقة ومن اجل الإجابة عليها نقترح الفرضيات التالية :

- يتضمن التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الإنتاجية وبناء اقتصاد سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء. و تكمن أهميته في تقليل مخاطر الاعتماد على قطاع واحد.
- يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تدهور في مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري والعكس صحيح عند ارتفاعها.
- تعتبر إستراتيجية التنويع الاقتصادي (الطاقة المتجددة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الزراعة،الصناعة) كبديل عن النفط في تنويع الاقتصاد الجزائري.

4- أسباب اختيار الموضوع:

من الدوافع التي أدت بنا إلى أخيار هذا الموضوع هو:

- دخول الموضوع ضمن الاهتمام العام و التخصص الدراسي.
- الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.
- إبراز أهمية المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي كسياسة متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة.

5- أهمية الدراسة .

•يكتسي النفط أهمية بالغة في اقتصاديات معظم الدول .وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري قائم على هذا القطاع وهو عرضة لمختلف الصدمات الخارجية ،خاصة الأخيرة منها ومن هنا تنبع أهمية مناقشة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر حيث يعتبر السبيل الوحيد للتقليل من هذه المخاطر والمحافظة على استقرار الاقتصاد

6- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

• التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النفطية.

• الوقوف على أهم العناصر والشروط والخصائص التي تضمن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

• إبراز أثر وانعكاسات تقلبات أسعار النفط لسنة 2014 على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

•إبراز أهمية وواقع القطاعات الإستراتيجية (الزراعة، السياحة، الصناعة...) كقطاعات بديلة عن النفط في الجزائر.

7- حدود الدراسة:

تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

• **الإطار الزماني:** تمتد فترة الدراسة من سنة 2014 إلى سنة 2018.

• **الإطار المكاني:** اخترنا أن تكون دراستنا لهذا الموضوع في الجزائر.

8- منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استخدمننا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع التنويع الاقتصادي.

واستخدمنا المنهج التحليلي في تحليل الإحصائيات التي تم جمعها.

9- الدراسات السابقة:

• **دراسة ممدوح عوض الخطيب: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع الغير نفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية المجلد 18 العدد 02 مايو 2011 حيث أراد الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور التنويع الاقتصادي في القطاع الغير النفطي ع ن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

-تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي ، وتختلف عنها في إبراز أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع الغير نفطي ، وفي مكان الدراسة

• **دراسة نوي نبيلة: أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، دراسة تجربة الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة (2016-2017) جامعة فرحات عباس سطيف . حيث تناولت هذه الدراسة كيف يؤثر التنويع الاقتصادي على تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النفطية وتوصلت إلى أن مؤشرات التنويع الاقتصادي ضعيفة وذلك نتيجة ضعف تنويع الصادرات وضعف تنوع الإيرادات الحكومية مما أثر على استدامة التنمية الاقتصادية .وتتفق هذه الدراسة (نوي نبيلة) مع الدراسة الحالية في التطرق إلى مفهوم التنويع

الاقتصادي والمنهج المعتمد تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في تناولها لأثر التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وكذا الاختلاف في فترة الدراسة

•**زرموت خالد:التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة** ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية المجلد 06 العدد 03 سنة 2017، وهدفت الدراسة إلى إبراز مبررات التوجه نحو التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ سنة 2014 وتوصلت الدراسة إلى :

أن استمرارية اعتماد الجزائر على النفط كمصدر وحيد للدخل سيؤثر حتما على بقية القطاعات

إن الجزائر تزخر بإمكانيات ومؤهلات تسمح لها بتسجيل قفزة نوعية في شتى الميادين شرط تثبيت معالم التنويع الاقتصادي .

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي وكذا مكان الدراسة ،وتختلف عنها في فترة الدراسة بالإضافة إلى عدم التطرق للقطاعات البديلة عن النفط في الجزائر .

– واهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها في إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر كآلية وبديل للخروج من الأزمة النفطية الراهنة .

10– هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الدراسة تم تقسيمها إلي ثلاثة فصول علي النحو التالي:

– **الفصل الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي حيث تطرقنا إلي مختلف المفاهيم والخصائص والقواعد الأساسية التي يبنى عليها التنويع الاقتصادي.

– **الفصل الثاني:** تحت عنوان الأزمة النفطية في الجزائر 2014 حيث تناولنا في هذا الفصل أهمية ومكانة قطاع النفط في الاقتصادي الجزائري وكيف اثر تهاوي أسعاره علي مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر. بالإضافة إلي السيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة.

– **الفصل الثالث:** هو عبارة عن فصل تطبيقي بعنوان التنويع الاقتصادي في الجزائر كأداة للتغلب على تقلبات أسعار النفط في الجزائر حيث تطرقنا إلى قطاع الطاقات المتجددة وأهميته في الجزائر،ثم تعرضنا إلي البدائل الغير طاقوية والمتمثلة في قطاع (السياحة، الزراعة، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) كخيارات هامة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

تمهيد

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها اعتمادها على مصدر ومورد دخل واحد يجعل اقتصادها أكثر هشاشة وعرضة للصدمات الخارجية، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد خاصة تلك التي التقلبات الحادة التي تنجم عن الانخفاض الحاد أسعار النفط، إذ تتجلى خطورة الاعتماد على ها المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والأخر وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان.

وانطلاقا من هذا الواقع كان لزاما على هذه الدول ومنها الجزائر التوجه نحو سياسات التنويع الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصادياتها وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية الخ من خلال تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية وحزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين أداءه ورفع مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي ،وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية شاملة تتسم بالديمومة والاستمرارية.

وسنستهدف من خلال هذا الفصل الأول من الدراسة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي وآلياته

المبحث الثالث: نظريات واستراتجيات التنويع الاقتصادي ومجالاته

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي واحد من المداخل الرئيسية لمعالجة الإختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية ،وذلك من خلا ل ضمان الاستغلال الأمثل لكل الموارد المجتمع المادية والبشرية من جهة وتجنب هذه الاقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة بالتنويع من حيث التعريف [1]ومؤشرات القياس وكذا دوافع التنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

الفرع الأول : تعريف وخصائص التنويع الاقتصادي

1-تعريف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف فيما يخص التنويع الاقتصادي منها ما يلي:

*يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة قادرة على توفير فرص أكثر للأيدي العاملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل .[1]

يقصد أيضا بالتنويع الاقتصادي :العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات ،وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات تستجيب للحاجة الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية وتتصف بوجود روابط

[1] محمد الناصر حميداتو ، بقاص الصافية، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتجارة العدد 02أفريل 2017

داخلية قوية بين القطاعات الإنتاجية بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها لا يكون الاقتصاد فيها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتية للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا.[1]

ويعرف أيضا: الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.[2]

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع مصادر الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[3].

بينما بالنسبة لخبراء الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد المصادر جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة .[4]

هناك تعريف للتنويع الاقتصاد ي يرتبط بالإنتاج وبمصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية وفي الكثير من الأحيان يعتقد أن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هيكل

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية بيروت1980، ص255- 256.

[2] حامد حسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية متوفر على الموقع http://www.fcdrs.com: تاريخ الاطلاع 13-11- 2018

[3] مهدي سهر غيلان دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية ،جامعة كربلاء العراق، المجلد 05 العدد2 جانفي 2008، ص34.

[4] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل** ،مجلة الاقتصاد الخليجي العربي، العدد 24.

الإنتاج وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن إحلال الواردات .[1]

وكخلاصة لمختلف التعاريف: يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

الشكل رقم 1-1: يمثل رسم توضيحي يلخص مفهوم التنويع الاقتصادي:

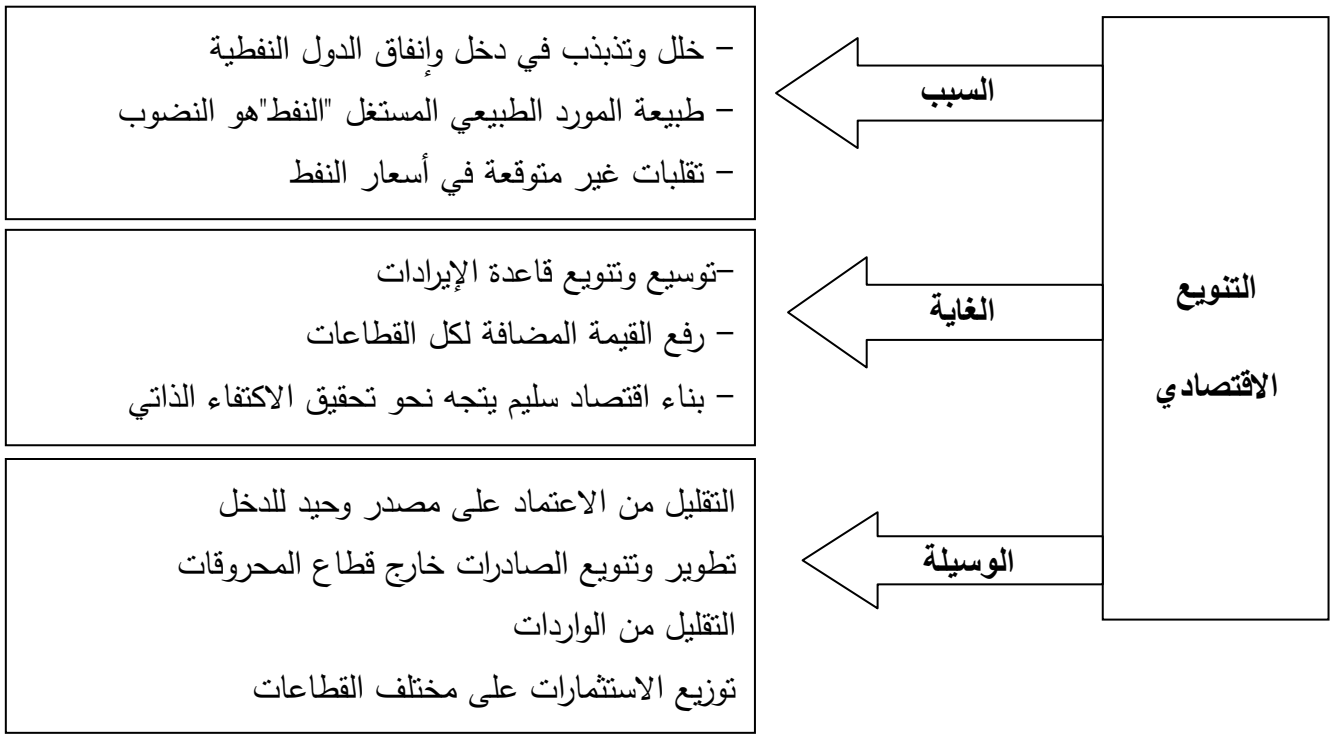

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بللعما أسماء ،بن عبد الفتاح دحمان، إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 07 العدد 01، السنة 2018.

2-:خصائص التنويع الاقتصادي

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص للتنويع الاقتصادي نوجزها في مايلي:

*يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة ورئيسية

[1] محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب** دولية وعربية برامج التدريب الذاتي عبر الانترنيت، المعهد العربي للتخطيط الكويت2014.

*عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل

*عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني

*عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية

*عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.[1]

الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي ومعايير تقييمه:

1-أهمية التنويع الاقتصادي

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أنى تبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا ،فإن ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أومن خارجه . هنا تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد وبما أن للتنويع هذه الأهمية الكبيرة ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد ومن بينها الجزائر أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي من أجل الوصول إلى بر الأمان وتجنب تلك المخاطر والتقلبات وذلك من خلال الإ سفادة من القطاع العام والخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة ، فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف والاهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص مما يقلص من البطالة كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين:

[1] زرموت خالد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة** ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 06، العدد 03، 2017، ص1187

الأولى: بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية المستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي

الثانية: تتمثل في التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال:

- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة تبني سياسة مالية منضبطة
- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية
- زيادة كفاءة سوق العمل و تطوير البنية التحتية
- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع

ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي كمايلي:[1]

- إن اقتصاديات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات) التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها التي تتحدد أسعارها وخصوصا النفط وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول .[2]

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفري هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد فضلا عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

[1] حامد حسن الجبوري ، مرجع سابق ذكره

[2] مرجع نفسه

– تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي حيث أن هناك تأثيرا مباشر وغير مباشر للاعتماد على النفط تتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات وانخفاض مساهمة التصنيع فيها وانخفاض درجة تطور المنتج وغيرها وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها النفطية تقلبات اقتصاديات شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية ،مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد وإلى انخفاض دخول هذه البلدان وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان :الأولى تتمثل في انخفاض أسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون داخل البلد لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على مورد واحد ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما الحال .[1] بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنب المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينات القرن الماضي.

2– معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي

[1] مرجع نفسه

***درجة التغير الهيكلي:** كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن.

***الإيرادات:** تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.

***الصادرات:** نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية وبذلك فإن تطور بنية الواردات تمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني .

*الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.[1]

المطلب الثاني: دوافع التنويع الاقتصادي و أهدافه

الفرع الأول :دوافع التنويع الاقتصادي

بدأ الاهتمام بقضية التنويع الاقتصادي من قبل الاقتصادي SIMON KUZNETS بعد أن عرف "النمو الاقتصادي على انه الزيادة على المدى الطويل في القدرة على إنتاج وعرض بضائع متنوعة للسكان " كما اهتم الاقتصاديين GROSSMAN AND HELPMAN بالتنويع الاقتصادي من خلال تعريفهما للنمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إنتاج كميات ونوعيات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات وحججهم في أهمية التنويع الاقتصادي تكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية .

يقول: OSAKWE (2007) "على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنويع صادراتهم للحد من الصدمات الخارجية "عموما يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي، أسيا (2001) التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلس التعاون الخليجي، الأمم المتحدة، ص47.

***تخفيف المخاطر:** إن موضوع التنويع الاقتصادي يعتبر مهما جدا بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية والتي تعرف تقلبات كبيرة جدا في أسعارها وبدون شك فإن هذه التقلبات تعتبر الدافع الأكثر إلحاحا للبحث عن مزيد من التنويع.

***تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته:** إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج ROMER حيث ركز على تأثير وتنويع المدخلات على النمو واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات(والتي قد تستعمل كمدخلات)هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي وفي الواقع أن الدراسات التجريبية المختلفة قد أظهرت أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بالتنويع الاقتصادي .

***تحسين الأداء:** إن الاقتصاديات المتنوعة تعتبر ذات الأداء الأفضل على المدى الطويل وهذا استنادا إلى العديد من التجارب التي توصلت إليها العديد من الدراسات مثل: (2008)Hesse، Ledrman (2007).

***استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط الذي تعتمد عليه من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.[1]

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة اقتصاد يتصف بالتنوع يكون مستقرا وكفؤا يتضمن أهداف لعل أهمها ما يلي :[2]

– تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها

[1] نوي نبيلة ،أثر التنويع الاقتصادي على إستدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية ،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2016 2017 ص73

[2] جميل طاهر، تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوابك المجلد 28 2002، ص103

- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والحد من الواردات
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها
- التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن تذبذب أسعار المواد الأولية كالنفط
- خلق معدلات نمو عالي على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتخصصة والرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي
- التطوير لمنتجات أخرى غير تلك المتعلقة بالمحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية وانخفاضها.
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة إطار التجارة الخارجية ،وتحسين مناخ الاستثمار قصد الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.
- يساهم التنويع الاقتصادي أيضا في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر حتى تتأقلم مع الأزمات الاقتصادية.
- إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج وتقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية وضمان استمرارية وتيرة التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الإمكانيات المتاحة الذاتية.
- توليد الفرص الوظيفية ومنه زيادة دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.
- إن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي لتطور معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] مرجع نفسه ص 74

المطلب الثالث: مستويات وأشكال التنويع الاقتصادي ومعوقاته

القرع الأول:مستويات التنويع الاقتصادي

يمكن التعرف على مستويات هامة للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

***تنويع الإنتاج:** والذي يتحقق عندما تقرر مؤسسة ما بإنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة ،كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى إلا انه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها ،كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

***تنويع التجارة الخارجية:** يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات أين يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها لإجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة كما أن شدة الاعتماد ستؤثر في إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فتنويع هيكل الصادرات سيكون حلا أمثليا لاستمرارها كما أن شدة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فإن تنويع الواردات قد يعني تقليل أصناف أخرى، عكس الصادرات وذلك بأن يلغي البلد المعني من قائمة البضائع المستوردة أبوابا ثم تدريجيا أصناف أخرى من المنتجات وعوض عن ذلك تم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.[1]

***تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي ،وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

[1] قرومي حميد، بن ناصر محمد،ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 11، جامعة البويرة، الجزائر ، ص 270.

***تنويع الأصول:** أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع: الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراعي ،وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج ،وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

***تنويع الأسواق:** يحتل نفس القدر من الأهمية ،فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدره بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.

***تنويع الصادرات:** هناك مجموعتين من الصادرات صادرات المحروقات والصادرات الأخرى

– صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.

– صادرات الغير النفطية: والتي تتمثل في المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في: التحفيزات المالية، و الجبائية و التحفيزات الجمركية.[1]

الفرع الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدة أشكال للتنويع الاقتصادي نعرضها كمايلي:

التنويع العمودي(الرأسي): (diversification verticale) وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي لأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي لأسفل).

[1] مراد تهتان، إسماعيل صاري سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة، الجزائر يومي 30/29 نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر03.

***التنويع الأفقي (diversification horizontale):** وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

***التنويع الجانبي(diversification la térale):** وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.

***التنويع الشامل(diversification totale):** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة.

***التنويع (diversification géographique) الجغرافي:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة .[1]

التنويع المالي (diversification financière): وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في أن واحد كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[2]

الفرع الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة انجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها ولعل أهم هذه العراقيل هي :

---

[1] نور الدين شارف فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات مجلة مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد12 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ،ص37

[2] مرجع نفسه ص37

– الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى – ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي

– القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.

– غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتامين الحدود في بعضها وتأمين الحدود في البعض الأخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان.

– تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد إنعدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة

– إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات من خلال إستراتجية شاملة تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليا هذه الدول المتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول [1]

التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الإضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[2]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ،مرجع سابق ذكره ص 19–20.

[2] نور الدين شارف مرجع سابق ص، 37.

المبحث الثاني: مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي وآلياته

استخدمت عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي وأشهرها مؤشر هرفندل– هيرشمان ،بالإضاقة إلى المحددات والاليات الكفيلة بنجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

مؤشر هرفندل–هيرشمان *(**HERFINDAL-HIRSHMAN**) :

يقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد ،تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد(1) ،بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي ،وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي ،أي التركز الاقتصادي ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية.[1]

حيث Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

[1] بللعما أسماء،بن عبد الفتاح إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد، 07 العدد، 01 السنة 2018 جامعة أدرار الجزائر، ص334

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات) بالإضافة إلى هذه المكونات

***مؤشر Entropy (Entropy Index):**

كان الاقتصادي Attaran (1986) أول من استخدم مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ،ويعرف وفق العلاقة التالية :

حيث:

N: عدد القطاعات في الاقتصاد

Si: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد

Ln: لوغاريتم

ENT=0: يعني تركز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تنوع الاقتصاد .[1]

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

هناك بعض المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي نوردها فيما يلي:

الحوكمة: والتي تعتبر شرطا أساسيا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني فعلى المستوى الإقليمي يجب أن يكزن هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار ومختلف الجهات المعنية الممثلة للبيئة الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم والخاص الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف بالسائقين التنفيذيين الذي يمثل الإطار العام للتنويع في الحكم حيث يعتبر هذا الأخير جد مهم للتنويع الاقتصادي .

دور القطاع الخاص: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة ،حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير

[1] نوي نبيلة مرجع سابق ذكره، ص75

لأنشطة جديدة علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد .

الموارد الطبيعية: تعتبر من العوامل ذات القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي لأي بلد،فهي غاية في الأهمية حيث يمكن استغلالها لزيادة الصادرات والسلع المنتجة من خلال إثراء هذه الأخيرة حيث يمكن خلق قيمة إضافية من المارد المستخرجة .

العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي إستراتجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة ويشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في حرية نقل بضائعهم ،وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية بإعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل عبر الحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية.

النطاق الدولي: يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الهادفة لتنويع اقتصادياتها سواء كان على انفراد أو تكتلات اقتصادية، والتي من شأنها التأثير عليها ،فالاقتصاديات العملاقة يمكنها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها ،حيث يمكن لهذه الشراكات أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال فدورها في إيجاد أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة [1]. لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول ،لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارية دولية.

القدرات المؤسساتية والموارد البشرية: تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقات واهتماما خاصين باعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل سلاسة التوريد ،إضافة إلى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها ،فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف ،فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في اقتصاد ما.

المطلب الثالث:آليات وميكانيزمات التنويع الاقتصادي

تشمل الآليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي المختلفة من بلد لآخر بناءا على توجهاته الإيديولوجية، التقدم الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحلية والدولية خاصة الاقتصادية منها والتي من ضمنها:

[1] قرومي حميد ،بن ناصر محمد مرجع سابق ذكره، ص 272.

***إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي:** تعتبر الدولة تنموية إذا استطاعت إطلاق عملية تنموية متواصلة غير مقتصرة على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي ،وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي ،وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عملية التنمية ،وهناك عدة أمثلة وأدلة إحصائية توضح أهمية دور الدولة المحفزة في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد ،مما ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ،القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية.

***الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد دور كل منها في عملية التنمية الاقتصادية ،يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي نظرا لكون حدوث التفاعل بينهما وفي مجالات مختلفة ونشاطات عديدة ومتنوعة يؤدي لارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق،إذ أن الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى لنمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات [1] الاقتصادية وليس فقط داخل الأسواق ،مما يؤدي لتعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني .

***برامج الإصلاح الاقتصادي:** ينصرف الإصلاح الاقتصادي لترك إدارة النشاط الاقتصادي يخضع لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يسمح بتحسين الكفاءة التخصصية للموارد،والذي يصبح مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد ما من عجز كبير في الموازنة العامة ، تضخم كبير ،ارتفاع في درجة الحماية ، سعر صرف أعلى من قيمته وديون خارجية كبيرة ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ،وتشمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية

[1] مرجع نفسه ص273.

تمس كل المجالات السياسية والاقتصادية ونكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

***الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد من العناصر الدينامكية الأساسية في التنمية الاقتصادية، وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعه ا و زيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي العمل على توسيع الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني، إذ لا تنحصر هذه الاستثمارات وتعبأ لمواجهة ضيق السوق ،وبالتالي الاستفادة من الوفورات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الاقتصادية فحسب، وإنما تتدفق هذه الاستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية فحسب ،من المنتجات السلعية والخدمية بينيا الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي ،كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية ،التقنية العالية والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج وتنويعها .

* **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** ساهمت التحولات التي أفرها النظام الاقتصادي العالمي إلى حدوث انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم، خلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات في ذات الوقت مع ثورة المعلومات والتطور التقني الهائل الذي أدى إلى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع عالميا ،حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات و وفورات الحجم الكبير على اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج ،كما أدت إلى أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبني على أساسها المصانع [1]، الكبيرة، وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب.

المبحث الثالث: نظريات واستراتجيات التنويع الاقتصادي ومجالاته

كانت هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات اقتصادية مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي وفي ما يلي ملخص لهذه النظريات :

المطلب الأول:نظريات التنويع الاقتصادي

1-نظرية التنظيم الصناعي: تركز هذه النظرية على التنظيم الصناعي بمعنى هيكل الصناعة ومدى تنوعها وتستند هذه النظرية إلى أن تنويع الصناعة هو الذي يحقق تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل وترفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ،وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها ،مما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل. من

[1] مرجع نفسه ص273

جهة أخرى أثبتت الدراسات وجود علاقة كبيرة بين التنويع الصناعي وحجم التوظيف ،حيث إذا كانت الصناعة متمركزة في المنشآت كبيرة الحجم كالشركات النفطية التي غالبا ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال ،وهذا مالا يسهم في علاج مشكلة البطالة.أثبتت عدة بلدان أنه من الممكن التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يصدر سلعا متنوعة ،غير أن هذا التحول غالبا ما ينطوي على عملية طويلة الأمد ويتوقف على عدة عوامل خاصة تلك المتعلقة بكفاءة الإدارة الاقتصادية .[1]

2-نظرية دورة الأعمال: لم يكن الاقتصاديين في القرن التاسع عشر اعتقادا راسخا بدورات الأعمال، إذ تعاملوا معها باعتبارها أزمة ومع حلول القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين يلاحظون انتظام الأزمات الاقتصادية، فبدأ الاهتمام بدراسة دورات الأعمال.

واجه منظروا دورات الأعمال صعوبة كبيرة في تحليلها وتحديدا أسبابها وأساليب التنبؤ وكنتيجة لهذا الخلاف فقد وردت العديد من التعريفات لدورات الأعمال ،نذكر بعضها فيما يلي:

عرفها Wesley mitchell 1927 على أنها "ارتفاع وانخفاض شبه متزامن في أغلب مؤشرات الاقتصاد ،وهذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وآخر "وتعرف أيضا بأنها "التذبذب الدوري في النشاط الاقتصادي ،عادة ما يقاس بالارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

وتتكون دورة الأعمال الواحدة من أربعة مراحل وهي الرواج Boom، الكساد Dépression، والانتعاش Recovery وتأتي هذه المراحل الأربعة على شكل مدتين ،تسمى الأولى التوسع وتضم مرحلتين هما الانتعاش والرواج ،فيما تسمى الأخرى الانكماش وتضم مرحلتين هما الركود والكساد،وتدعى قمة الذروة peak وتأتي في نقطة التحول في مرحلة الرواج ،أما قعر الذروة فيسمى trough وتأتي في نقطة التحول في مرحلة الكساد. كما هي موضحة في الشكل الأتي:

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [2013]: ملتقى المسائل الصناعية، ص14.

[2] نوي نبيلة مرجع سابق ذكره، ص101.

الشكل رقم 01-02: يوضح مراحل دورة أعمال واحدة

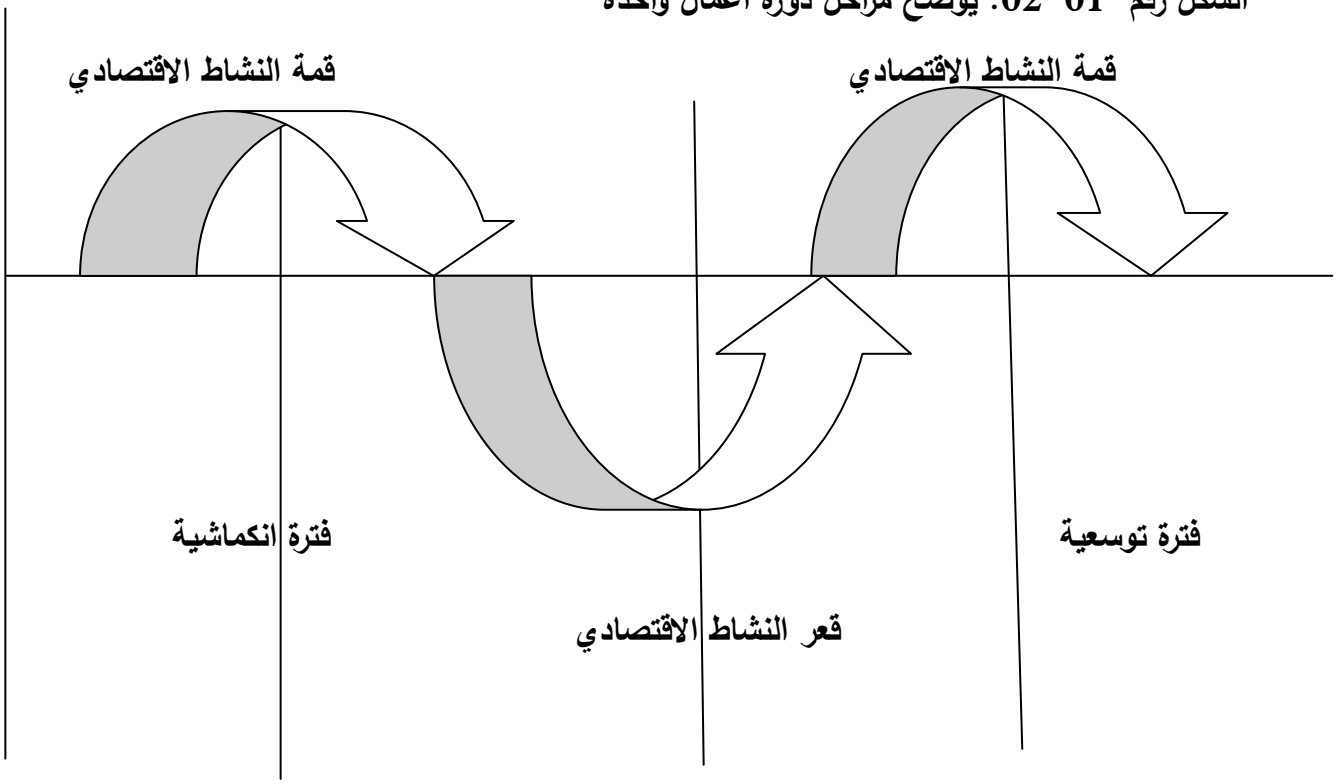

المصدر: نوي نبيلة مرجع سابق ذكره، ص 102

ثم جاءت العديد منها دراسة كل من Spat fora and Warner (1999) ودراسة Rautava (2004) وغيرها من الدراسات التي ركزت على دورات الأعمال في الدول النفطية.بينت هذه الدراسات أن دورات الأعمال في هذه الدول سببها شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار النفط. توصلت أغلب الدراسات السابقة إلى أن طبيعة السلعة المصدرة "النفط"وكونها مادة خام شديدة التقلب في أسعارها هو سبب دورات الأعمال. والدليل على ذلك أزمة انخفاض أسعار النفط التي يشهدها العالم حاليا والتي تضع الدول النفطية في الجانب المنحدر للدورة[1]، أي حالة الركود حيث أخذت معظم الدول المصدرة للنفط تتبع سياسة انكماشية ،بعد حالة الرواج التي شهدتها في المرحلة السابقة والتي اتبعت خلالها سياسة توسعية .كما وضحنا في الشكل سابقا،إن الدول النفطية لم يسبق لها وان اتبعت سياسة معينة لإدارة دورة الأعمال ،رغم تكرار دورات الأعمال بسبب الصدمات النفطية ،وقد كانت دائما تكتفي بردات فعل مالية لمواجهة الركود من خلال خفض الإنفاق الحكومي في حالة تقلص مدا خيل النفط وزيادته في حالة ارتفاعها .

[1] مرجع نفسه، ص 103.

3-نظرية التجارة الخارجية: اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية والصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية، من بينهم آدم ودافيد ريكاردو ولكن منذ 1950 بدأ الاهتمام بتنويع الصادرات كمحرك لعملية التنمية وعملية التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية وبالنسبة للدول النفطية أو الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعني التحول من إنتاج وتصدير سلعة واحدة إلى إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من السلع وفي دراسة ل Nurkse 1953 عن مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ،توصل فيها إلى أن تنويع الصادرات كان أساس قدرة هذه الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي وتخفيف اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي دراسة ل.: Hausmann and rodrik (2003) عن مجموعة من الدول النفطية، توصلا فيها إلى أن أصحاب المشاريع الذين نجحوا في تطوير منتجات جديدة عن طريق الابتكار حققوا مكاسب كبيرة وحسب Haussmann and Rodrik ينبغي على الحكومة أن تلعب دورا هاما في التحول الهيكلي.عن طريق تنويع الصادرات من خلال تشجيع روح المبادرة وإيجاد حوافز لأصحاب المشاريع للدول في أنشطة جديدة وتنويع سلة الصادرات .

أما Hausmann and Klinger (2006) فقد طورا نموذجا للتحول الهيكلي .بين هذا النموذج أن سرعة التحول تعتمد أساسا على تنويع الصادرات .وتنويع الصادرات يعتمد أساسا على الابتكار ،لذا يتعين على الدول النفطية تشجيع عملية الابتكار وقد أكدت lederman and Klinger(2006) على وجود ارتباط قوي بين الابتكار وتنويع الصادرات .[1]

4-نظرية التنمية الاقتصادية: وفقا لنظرية التنمية الاقتصادية يعتبر التنويع الاقتصادي مدفوعا بالتغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة في نفس الوقت كما يمكن الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي عن طريق قوى النمو غير المتوازن وخصوصا النمو السريع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفع وفقا لHirschman1989، عملية التنويع يمكن أن ينظر إليها من حيث التغيرات في مصفوفة المدخلات والمخرجات .فحسب هيرشمان فإن الاستثمار في القطاعات الإستراتجية أو الصناعات الإستراتجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية، ويعتقد هيرشمان أن التنمية سارت على هذا المنوال، حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة ويقول بأنه عندما تبدأ المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفرات الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة وبدورها المشروعات الجديدة تولد وفرات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا .

[1] مرجع نفسه ص 105.

5-نظرية المحفظة: كان Conroy(1974-1975) أول من اقترح نظرية المحفظة لتحليل التنويع الاقتصادي والعديد من الدراسات منذ ذلك الوقت استخدمت نظرية المحفظة لتحليل التنويع الاقتصادي ،نظرية المحفظة تم تطبيقها على الأصول المالية ،ثم تم تعميمها على الاستثمارات الأخرى ،بحيث إذا كان كل قطاع يعتبر استثمار منفرد فإن مجموعة من الاستثمارات يمكن اعتبارها كمحفظة استثمارات بالنسبة للاستثمارات المالية توجد علاقة المفاضلة بين العوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وبالنسبة للاقتصاد فيمكن من خلال محفظة القطاعات أيضا أن نفترض وجود علاقة مماثلة أي علاقة مفاضلة بين خطر عدم الاستقرار الاقتصادي والعائد المتوقع (الدخل، العمل أو نمو الإنتاج).

المطلب الثاني: إستراتجيات التنويع الاقتصادي

تأتي إستراتجية التنويع الاقتصادي كأحد الآليات الهامة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النفطية وقد زاد من أهمية وجود مثل تلك الاستراتجيات مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط وفي الواقع لا يمكن وضع إستراتجية موحدة للتنويع الاقتصادي بالنسبة لكل الدول النفطية نظرا لاختلاف ظروف هذه الدول ولكن نظرا لوجود بعض المميزات المشتركة بين هذه الدول ولن نظرا لوجود بعض المميزات المشتركة بين هذه الدول يمكن تحديد بعض البنود التي يمكن أن تشكل الخطوط العريضة لاستراتجيات التنويع الاقتصادي في هذه الدول كما يمكن تحديد شروط نجاح استراتجيات التنويع الاقتصادي والتي تعتبر في الواقع محددات التنويع الاقتصادي.[1]

عموما تضم إستراتجية التنويع الاقتصادي اتجاهين الاتجاه الأول يتضمن جانب الطلب المتمثل في الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي الاتجاه الثاني يتضمن جانب العرض.

***إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي:**

***سياسة جانب الطلب:** تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الاستقرار الكلي ويتمثل هذا الإطار في مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

***إصلاح جانب العرض:** يستلزم التوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي ،الإقدام على إصلاحات في جانب العرض بتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن النفط ورغم اختلاف هذه الإصلاحات باختلاف ظروف البلد إلا أنها يمكن أن تشمل إصلاح القطاعين العام والخاص ،تنمية تراكم رأس

[1] مرجع نفسه ص 105- 106.

المال وبناء قاعدة صناعية ،تدعيم عملية التنويع حدد معهد رصد الإيرادات من خلال دراسته لعدد من الحالات الناجحة لإستراتجية التنويع الاقتصادي في عدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية منها الدول النفطية مجموعة من النقاط التي تشكل بنود أو مراحل التنويع الاقتصادي وتتمثل في:

-تحديد القطاعات ذات الأولوية والتي لها القدرة على التنويع والمنافسة على المستوى المحلي والدولي

- إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة في إستراتجية التنويع الاقتصادي: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية.

-تحديد المهارات اللازمة التي تستجيب لمتطلبات القطاعات غير النفطية وتحديد الفجوة في المهارات ومحاولة سدها من خلا ل الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير برامج التدريب وتنمية التكنولوجيا والابتكار.

-تحديد القدرات التجارية التي تحتاجها الشركات للمنافسة وتطويرها مثل: تطوير المنتجات ومجالات التسويق والمبيعات.

- وضع نظام للرصد لضمان التقدم المحرز وتحديد الصعوبات التي تواجهها إستراتجية التنويع الاقتصادي ولنجاح إستراتجية التنويع الاقتصادي من الضروري توافر مجموعة من الشروط كتحسين بيئة الأعمال التي من شأنها أن توفر للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي الظروف الملائمة للمساهمة في إنجاح الإستراتجية فضلا [1] عن التركيز على جودة المؤسسات ونظام الحكم بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية هذا بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية هذا بالإضافة إلى مجموعة من الشروط والمحددات.[2]

المطلب الثالث:مجالات التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الاقتصادي الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ،الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فرغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها ،إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على:

***تنويع القاعدة الإنتاجية:** ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم هذا إلى:

أولا: تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية)

ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن منتجاتها السابقة وبذلك تنوع إنتاجها وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام،

[1] مرجع نفسه ص 77-78.

[2] حامد حسن الجبوري التنويع الاقتصادي، مرجع سابق ذكره.

أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا في سوق يسودها تناقص أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

ثانيا: تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي : يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني ،وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالأجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي ومن أهم الاستراتجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني. [1]

1-إستراتجية التصنيع بإحلال الواردات :

وهي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها ،وتعني هذه الإستراتجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتجية.

2-إستراتجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات :

ويمكن تسميتها أيضا بإستراتجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها، وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها إستراتجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها. غالبا ما تعتبر كلا الإستراتجيتين خاصة الثانية منهما على اعتبار أن التصنيع الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك على السوق المحلية ،بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض أن التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطي الأولوية بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أو دعم [2]

ثالثا: تنويع مجالات التجارة الخارجية

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسين الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي الصادرات ،فمن خلال دراسة التنوع السلعي

[1] تيطوم أيمن ،سعادة السعيد ،استراتجيات التنويع الاقتصادي في ظل الازمة النفطية –حالة الجزائر– جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر ص05

[2] محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع ،الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان 2007، ص54.

للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة أخرى طبيعية هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات.

الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها ،ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي ،كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.[1]

خلاصة الفصل

لابد من أن الاعتماد على مصادر قليلة يجعل من الاقتصاد هش وعرضة لمشاكل وعراقيل عدة لتفادي هذه المخاطر وجب على الدول النفطية ولاسيما النامية منها التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي لذا حاولنا

[1] طبايبية سليمة ،ولرباع الهادي ، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول:التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي ،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ص438

في هذا الفصل التركيز على موضوع التنويع الاقتصادي لما يكتسيه من أهمية بالغة على الصعيد الدولي حيث تطرقنا إلى مختلف الجوانب النظرية لمفهوم التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال وكذا البحث في طبيعة المشاكل والمحددات وصولا إلى محاولة معرفة دوافع التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه خاصة في الدول النفطية.

الفصل الثاني:

الأزمة النفطية في الجزائر 2014

تمهيد:

تمر السوق النفطية تقلبات وظروف استثنائية منذ النصف الثاني من عام 2014 مصحوبة بتغيرات مفاجئة في معدلات الطلب والعرض وإلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط مما أثر على معدلات الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة النفطية من جهة أخرى.

والجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بهذا الانخفاض لان الاقتصاد الجزائري رغم كل الجهود المبذولة والمخططات لم يخرج على نطاق أحادية المنتج والصفة الر يعية العالية الدرجة ولا يزال يعتمد بشكل كامل في دخله على ما ينتج عن تصدير المحروقات، مما جعل الهيكل الاقتصادي للجزائر غير متنوع وعرضة لتقلبات أسعار النفط وهو ما خلف انعكاسات سلبية على أداء الاقتصاد الجزائري ومؤشراته الكلية لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري كذلك معرفة تداعيات الأزمة النفطية 2014 وأثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى التدابير والإجراءات للازمة لمواجهة هذه الأزمة وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى 03 مباحث:

المبحث الأول: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة هذه الأزمة.

المبحث الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر النفط المورد الرئيسي لصادرات وإيرادات الاقتصاد الجزائري حيث يعتمد على عوائد هفي دعم النمو الاقتصادي عبر البرامج التنموية والنهوض بمختلف القطاعات وغيرها بهدف تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة نمو الناتج المحلي خارج المحروقات.[1]

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

بالرغم من التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن المعالم الهيكلية الكبرى للاقتصاد الجزائري وملامحه لم تتغير

بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري:

يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري فهو يمثل نسبة 98% من إجمالي قيمة الصادرات و64% من الإيرادات العامة للدولة ويساهم بحوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

كما يحتل قطاع النفط أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز موردين إستراتجيتين يحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر ويمثلان نسبة 65% من مداخيل الدولة وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة[2]

الجدول رقم (02-01): يوضح تغطية الواردات من خلال الصادرات (2015/2014)

الوحدة بالمليون دولار	2014		2015		التطور %
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	4719708	58580	5173301	51501	-12.08
الصادرات	5065671	62880	3795139	37787	-39.91
الميزان التجاري	345963	4306	1378162	-13.714	
نسبة التغطية	%107		%73		

Source: centre national de l'information et de statistique « statistique du commerce extérieur d'Algérie (période année 2014 -2015) ministère des finanances direction générale des douanes Alger p 05

[1] وفاء حميدوشن أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية (2015/2001) مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي جامعة باجي مختار عنابة الجزائر يومي (14/15/أكتوبر 2017).

[2] زرموت خالد، مرجع سابق ص 1190-1191

نلاحظ من خلال الجدول المتعلق بإحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2015/2014) عجزا في الميزان التجاري بقيمة 13.71 مليون دولار وبفائض قدره 4.31 مليون دولار تم تسجيله خلال عام 2014 يمكن تفسير هذا الاتجاه في وقت واحد بانخفاض الواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه كما أن نسبة تغطية الواردات مقارنة بالصادرات تتراوح بين 107% سنة 2014 و 73 %خلال سنة 2015[1]

وفي ذات السياق يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01) يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر(2015/2014)

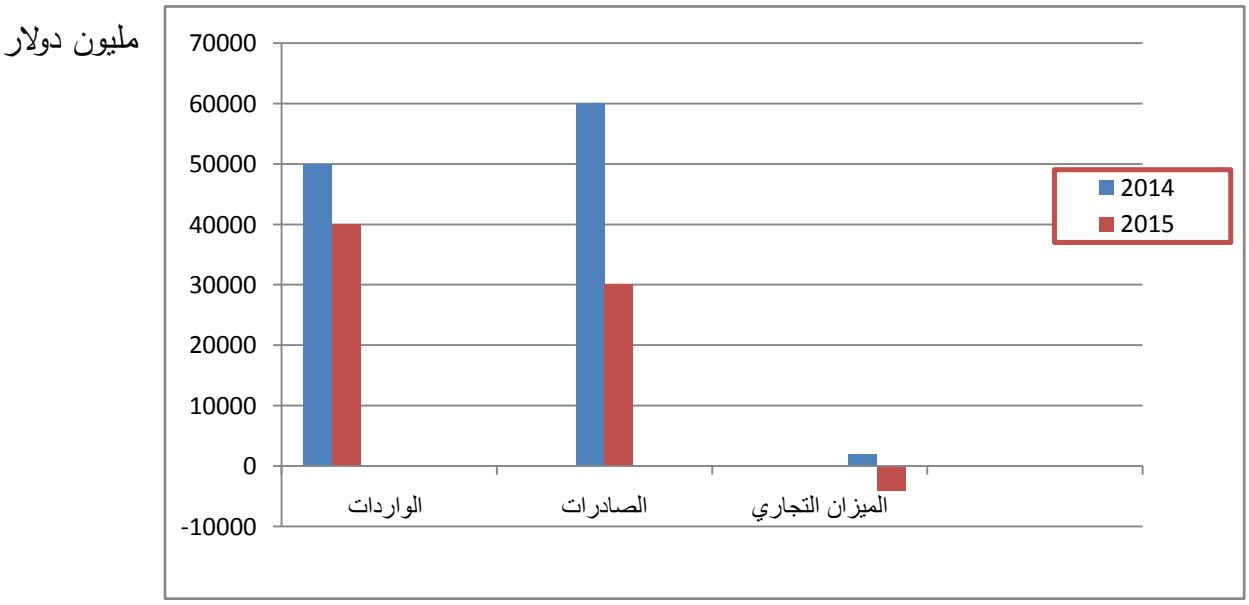

Source : Centre national de l'information et de statistiques p 05 مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على

الجدول رقم (02-02): يوضح تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2016/2015).

الوحدة بالمليون دولار	2015		2016		التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	5193460	51702	5115135	46727	-9.62
الصادرات	3481837	34668	3161344	28883	-16.69
الميزان التجاري	-1711623	-17034	-1953791	-17.844	
نسبة التغطية	%67		%62		

Source : Centre national de l'information et de statistiques op.cit p05.

[1]Centre national de l'information et de statistiques op cit p05.

من خلال الجدول المتعلق باحصئيات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2016/2015) تشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري قدره 17.84 مليون دولار إلى غاية سنة 2016 وهذا ما يفسر اللاتوازن المسجل بين الصادرات والواردات في هذه الفترة بحيث سجل ارتفاع العجز نسبة 4.8% في الميزان التجاري إذ ما قورن بنسبة 2015 كما أن نسبة تغطية الواردات مقارنة بالصادرات تتراوح بين 62%سنة 2016 و 67% خلال سنة 2015.[1]

والشكل رقم (02 -02): يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2016/2015).

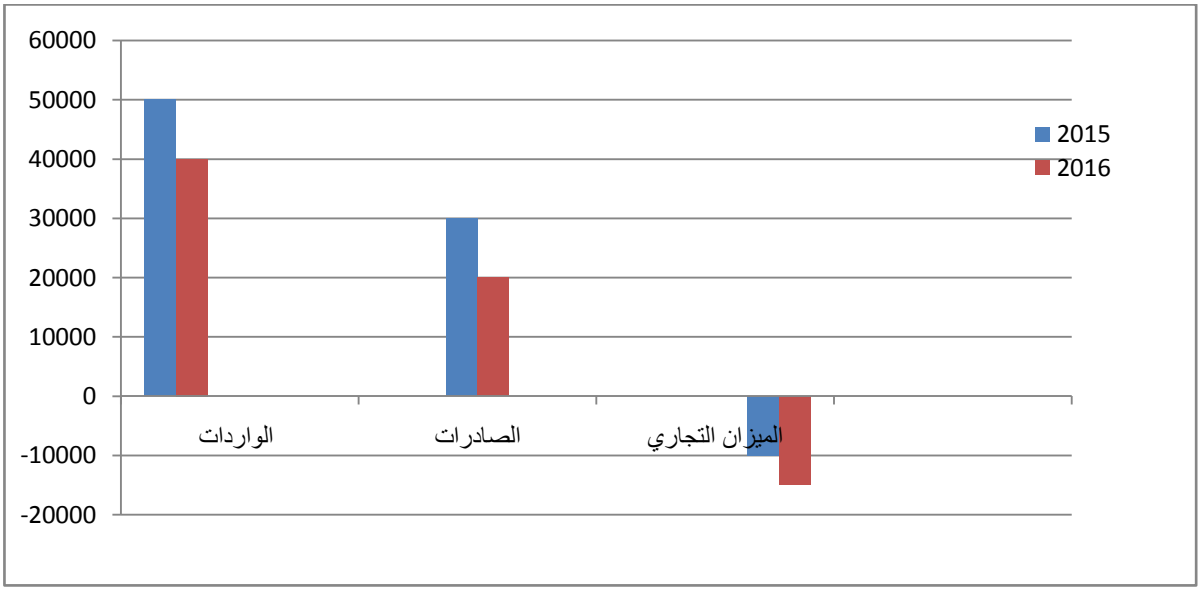

مخرجات برنامج Exelبالاعتماد على: centre national de l'information et de statistique p 04

والجدول رقم (02 -03): يوضح تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2017/2016).

الوحدة بالمليون دولار	2016		2017		التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	5154777	47089	5099907	45957	-2.40
الصادرات	3286589	30026	3857097	34763	15.78
الميزان التجاري	1868188-	17063-	12.42810-	11.194-	
نسبة التغطية	%76		%64		

Source : .Centre national de l'information et de statistiques statistique op.cit p04

[1] زرمون خالد، مرجع سابق ذكره ص1190- 1191.

نلاحظ من خلال الجدول المتعلق بإحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2017/2016) تشير إلى وجود عجزا قدره 11.19 مليار دولار أو انخفاض نسبة 34.39% مقارنة بما سجل في 2016، برجع هذا الاختلاف بشكل رئيسي إلى زيادة الصادرات بنسبة 15.78% مقارنة بالواردات والتي سجلت انخفاض طفيف بنسبة 2.4%.

كما أن نسبة تغطية الواردات مقارنة بالصادرات تتراوح بين 76% في نسبة 2017 و 64% في سنة 2016.[1]

والشكل رقم (02-03): يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2017/2016).

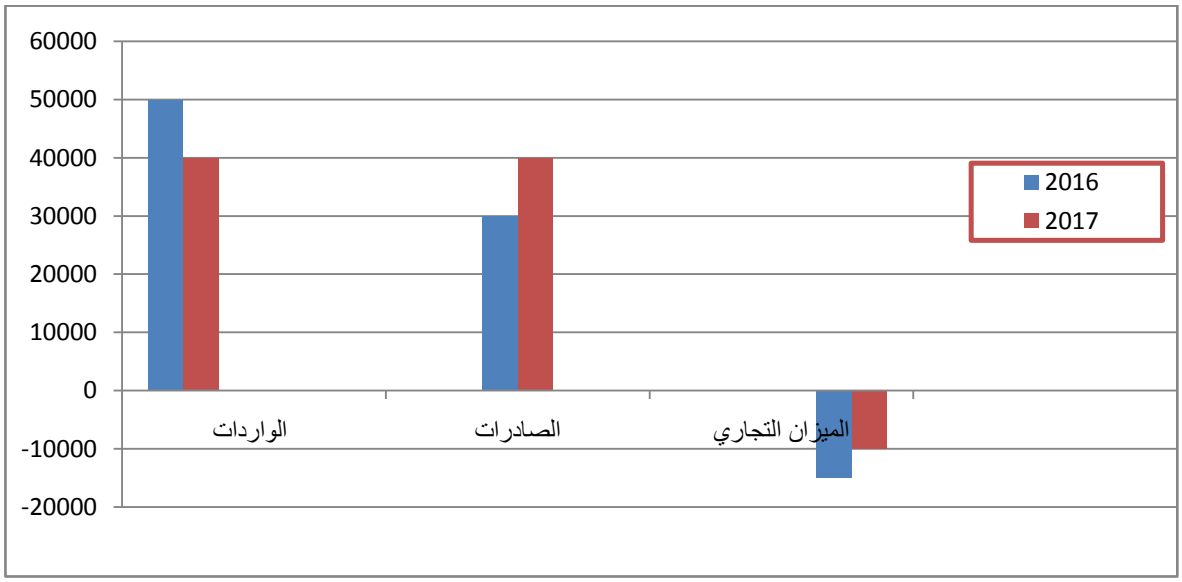

مخرجات برنامج Exel بالاعتماد على : Source :Centre national de l'information et de statistique op.cit p04

.

والجدول رقم (02-04): يوضح تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2018/2017).

الوحدة بالمليون دولار	2017		2018		التطور%
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	5.111297	46059	5387655	46197	0.30
الصادرات	3904715	35191	4800538	41168	16.98
الميزان التجاري	-1206582	-10868	-587117	-5029	
نسبة التغطية	%76		%89		

Source :Centre national de l'information et de statistique op.cit p06.

[1] من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Centre national de l'information et de statistique op.cit p04.

نلاحظ من خلال جدول التجارة الخارجية لعام 2018 أن حجم الواردات العالمية بلغ سنة 46.19 مليار دولار أمريكي بزيادة طبيعة بلغت نسبة 0.30% مقارنة بعام 2017

إن حجم الصادرات العالمية بلغ نسبة 41.16 مليار دولار بزيادة قدرها 16.98% مقارنة بنتائج سنة 2017.

نتج عن ذلك عجز تجاري في سنة 2018 بقيمة 5.03 مليار دولار

كما أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت نسبة 89% في سنة 2018 مقارنة ب 76% سنة 2017.[1]

الشكل رقم (02-04) يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2018/2017)

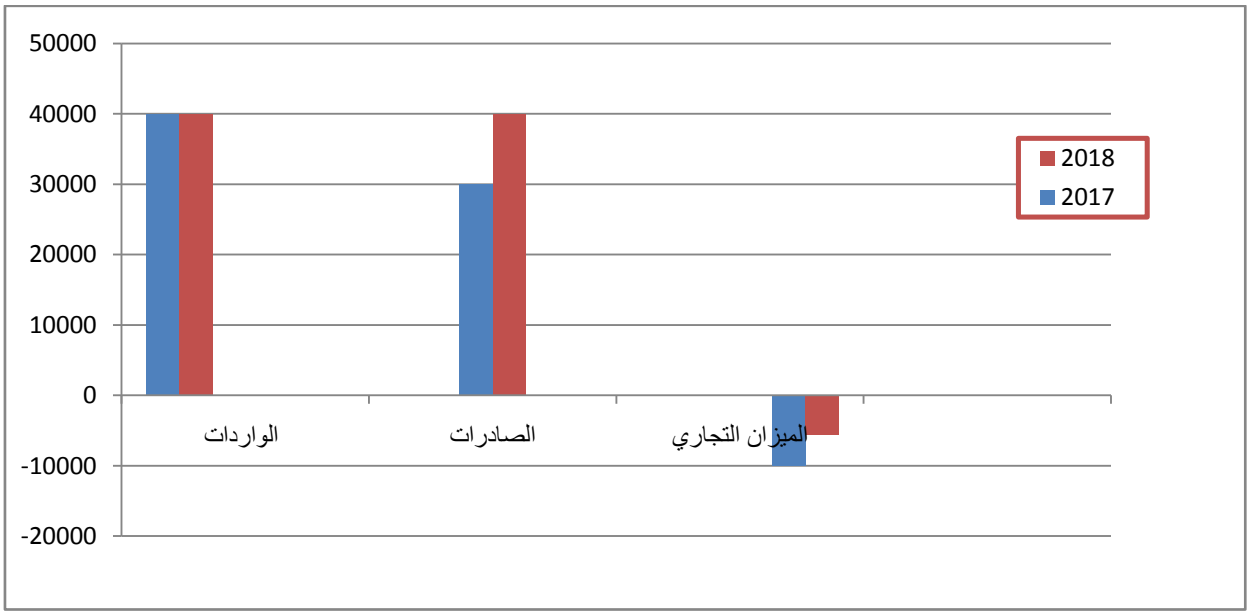

Source :Centre national de l'information et de statistique op.cit p04 مخرجات برنامج Exel بالاعتماد على

.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

يحتل قطاع النفط مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لأنه يعتبر المصدر الرئيس للعملة الصعبة عن طريق:

- إيرادات التصدير التي تمثل أكثر من 98% من إيرادات الدولة.
- تغطية القروض الخارجية.
- المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط وفي التحويلات البتروكيمائية كما يسجل النفط كمادة أولية وبسيطة في الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة المنتجات النهائية كالبترول والزيوت...إلخ.

[1] مرجع نفسه

– مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهربائي وكذا الاستهلاكي الصناعي.[1]

بالإضافة إلى ذلك فان الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات أي أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات النفط والغاز كما يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من الزراعة وصناعة تحويلية ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.[2]

المطلب الثالث: كيفية إدارة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

تعتبر العوائد النفطية من الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى كالضرائب مثلا فهذه العوائد النفطية هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول فالزيارة في العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة في العملات الأجنبية الداخلية لهذه الدول وبالتالي زيادة قوة مركز الحكومة النقدية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول.

الفرع الأول: تعريف العوائد النفطية

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي[3]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي تمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية.[4]

---

[1] يوسف زين،أحمد نصير، تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001/2016) دراسة تحليلية مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر يومي 14.15 أكتوبر 2017 ص– 07.

[2] أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري متوفر على الموقع kanz-redhablogs pot.com/2m/08/bloy.post 3833html.kada ya saa تاريخ الاطلاع 2019/05/21.

[3] هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والأنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000–2008) مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 02، العدد 31 مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة العراق01 نوفمبر2012.

[4] عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي الدار الجامعةبيروت، لبنان، 1988 ص– 126.

الفرع الثاني: العائدات النفطية وكيفية استخدامها.

أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الألفية الثالثة وزيادة الصادرات النفطية إلى تحقيق فوائض مالية معتبرة تمثلت في الاحتياطات من العملات الأجنبية وهذا ما شجع الجزائر على بعث سياسة الإنعاش الاقتصادي بغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي وتحقيق تنمية مستدامة كما عمدت الجزائر إلى المحافظة على مستوى الفوائض النفطية واستغلالها في تطوير القطاع النفطي من خلال صدور قانون المحروقات لسنة 2006 وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب. ويحتاج قطاع النفط إلى ضخ رؤوس أموال ضخمة من أجل الاستثمار في عمليات البحث والتنقيب الاستغلال والنقل بالأنابيب إضافة إلى المحافظة على المنشأة والهياكل ولتطوير هذا القطاع صدر قانون المحروقات سنة والذي تم تعديله من خلال قانون 2006 والذي يسمح بزيادة حصة سوناطراك في عقود البحث والاستغلال للمحروقات بالشراكة لتصبح (51%) وهذا ما سمح للشراكة الوطنية بأن تكون الفاعل الرئيسي في هذا المجال من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ساهم الاتفاق على هذا القطاع في تطوير إنتاج النفط في الجزائر وتعزيز قدرات التصدير وهذا ما نوضحه في الجدول الموالي:[1]

الجدول (02-05): يوضح تطور الاحتياطي والإنتاج والتصدير من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي مليار برميل	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الإنتاج ألف (ب/ي)	1193	1665	164.70	49.3	48.5
الصادرات ألف (ب/ي)	505	519.5	541.5	106.2	98.8

(ألف ب/ي) ألف برميل مكافئ نفط /يوم)

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنطقة الأوبك لسنوات 2014-2015-2016-2017-2018
www.radion algerie.dz.nens/ar/article/31/03/2019/165847 html.

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عربيا في احتياجات النفط الخام الذي يصل إلى 12.2 مليار برميل حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك.

[1] أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق ص 8-9.

حيث بلغ إنتاج النفط الخام لسنة 2014 ، 1193 برميل مكافئ نفط ثم ارتفع إلى 1665 في سنة 2015 لينخفض الإنتاج إلى 164.70 ألف برميل مكافئ في سنة 2016 ويستمر الانخفاض في إنتاج النفط الخام في سنتي 2018/2017 بسبب الاتفاقية المبرمة بين الدول الأعضاء من أجل خفض الإنتاج.[1]

وبهدف تطوير القطاع النفطي وتعزيزات قدرات التصدير س ارعت الجزائر في بناء مصافي تكرير كما سعت إلى زيادة ضخ الغاز الطبيعي عبر الأنبوب الذي يربط الجزائر باسبانيا وتوسيع أنبوب نقل الغاز غالسي الذي يربط الجزائر بايطاليا ومن أجل رفع الاحتياطات من المحروقات كثفت الجزائر مجهوداتها المبذولة في مجال البحث والاستكشاف[2] حيث تم استكشاف 33 حقل وغازي جديد في سنة 2017 مقابل 30 حقل غازي في سنة 2018، وبخصوص نشاطات التمييع والتكرير والبترول الكيميائي أنتج مجمع سونا طراك 22.2 مليون م3 من غاز البترول المميع في سنة 2018 مقابل 27.1م3 في سنة 2017

وقد حقق مجمع سونا طراك رقم أعمال يقارب 39 مليار دولار خلال سنة 2018 مقابل 33.2 مليار دولار في سنة 2017 أي بارتفاع قدره 17.5%.[3]

[1] من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول رقم (02-05)

[2] زين يوسف، أحمد نصير مرجع سابق ذكره ص- 10

[3] www.radion algerie.dz.nens/ar/article/31/03/2019/165847 html.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري 2014.

تشكل الصدمات النفطية سلسلة من الحلقات المترابطة التي جرت بعضها والتي يصعب فصلها نظرا لتداخل أسبابها نتائجها ولعلى آخرها الصدمة النفطية الراهنة "صدمة 2014"

المطلب الأول: ملامح الأزمة النفطية في الجزائر لسنة 2014.

تأثر كثيرا الاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات النفطية بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط التي تهاوت إلى أدنى مستويات إذ انخفض سعر النفط (خليط الصحراء الجزائرية) انخفاضا حادا حيث تهاوت أسعاره من 109.8 دولار كمتوسط سنة 2013 إلى 99.8 دولار للبرميل كمتوسط سنة 2014 أي بانخفاض قدره8.3% والتي كان لها انعكاسات مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد خاصة منها التوازنات الخارجية وهذا ما يمكن لمسه من خلال بعض المؤشرات:[1]

الجدول رقم (02-06) يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (2018/2014)

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	3.8	3.9	3.8	3.7	2.6
سعر الدينار مقابل الدولار	100.46	100.5	109.5	110.46	118.50
معدل التضخم%	2.9	4.8	6.4	5.5	4.5
احتياطي الصرف مليار دولار	178.93	144.1	129	113.3	107.9

المصدر: تقرير بنك الجزائر (2014-2015-2016-2017-2018) التقرير الاقتصادي العربي الموحد

أولا: معدل النمو الناتج المحلي (الإجمالي) : يبلغ معدل نمو الاقتصادي الجزائري خلال سنة 2015 3.9% مقابل 3.8 في سنة 2014، حيث سجل قطاع المحروقات نتائج إيجابية محققة نمو 0.6% في 2015 مقابل 0.4% في 2014 وفيما يخص النمو خارج المحروقات سجل تباطؤا حيث انتقل من 5.6% في 2014 إلى 5.5% في 2015.

هذا و سجل الاقتصاد الجزائري نمو قويا في سنة 2016 و 2017 بفضل معدلات نمو قوية في إنتاج المحروقات وإنفاق عام اكبر من المتوقع ، لكن ثمة تحديات هيكلية تعرف النمو خارج قطاع المحروقات أما بالنسبة لسنة 2018 انخفض معدل النمو بنسبة 0.2% مقارنة بنسبة 2017.[2]

---

[1] خوني رابح، أوضايفية حدة الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط ضرورة التنويع الاقتصادي مجلة الباحث الاقتصادي جامعة سكيكدة الجزائر العدد 07 جوان 2017 ص 50.

[2] https://www.albankaldawli.org/llgeriaeconomie-outl:24/05/2019

ثانيا: احتياطات الصرف : تراجعت احتياطات الصرف للجزائر إلى 144.1 مليار دولار بنهاية 2015 أي بانخفاض بـ 35 مليار دولار تقريبا خلال سنة واحدة مقارنة بسنة 2014 أين بلغ 178.93 حسب ما أفاد به ممثل لصندوق النقد الدولي مقابل مليار دولار في 2013 وسيستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2019 بسبب العجز المتوقع أن يسجل في ميزان المدفوعات الذي يسحب حركة رؤوس الأموال والعملة الصعبة التي تخرج من الجزائر وتدخل إليها وهذا من خلال حساب عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالسلع والخدمات وتحويل أرباح الشركات إلى الخارج وكذا عمليات إدخال العملة الصعبة من طرف الجزائريين أو الأجانب وقد بلغ عجز ميزان المدفوعات في سنة 2017 11.2 مليار دولار وفي سنة 2018 بلغ مستوى 5.4 مليار دولار وتنقسم تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف ما يفسر استمرار تقليص هذا الأخير.[1]

الشكل رقم: (02-05) يوضح تطور احتياطي الجزائري 2014-2019 (مليار دولار)

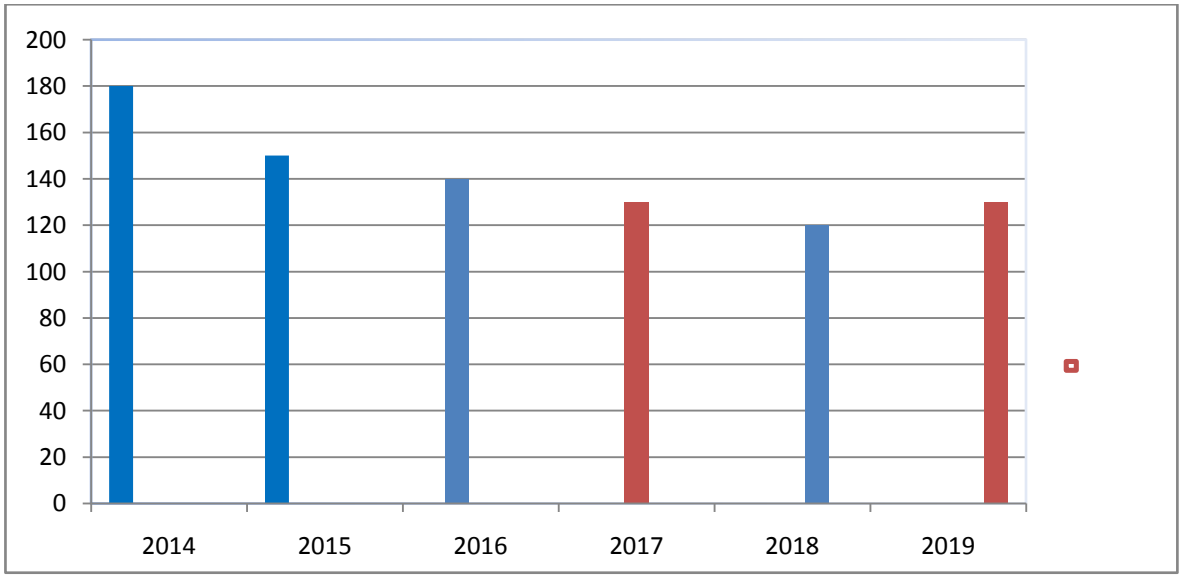

المصدر: تطور احتياطي الفرق وأسباب تراجعه إلى غاية 2019 على المواقع الالكتروني: www.eco-algerai.com تاريخ الاطلاع: 14 -03-2019

ثالثا: معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم من 2.9% سنة 2014 لينتقل إلى 5.3% خلال السداسي الأول من سنة 2015، ويستقر عند 4.8% مع نهاية السنة فالزيادة في وتيرة التضخم تعني انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ليستمر في الارتفاع إلى نهاية سنة 2016 أين وصل إلى 6.4% ثم انخفض إلى 4.5% مع نهاية سنة 2018 حسب

[1] خوني رابح اوضايفية حدة مرجع سابق، ص- 52.

ما جاء به قانون المالية لسنة 2018 ويعود السبب الأول الذي يؤثر على مستوى التضخم هو سعر الصرف الدينار الجزائري.[1]

رابعا: سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بين سنتي 2014 و2015 لتصل على التوالي إلى 100.46 دينار و100.5 دينار. وبالعكس التقلب الذي تعرفه العملة الوطنية تأكل قيمته الاسمية منذ سنة 2014 فقد أشارت تقديرات بنك الجزائر ووزارة المالية إلى أن قيمة صرف الدينار كمعدل بـ 110.46 دينار لينتهي سعر صرف الدينار مقابل الدولار في سنة 2018 ب 118.50 دينار وهو مستوى يفوق السعر المرجعي للصرف المعتمد في قانون المالية 2019 ويتضح من خلال المسار العام لتطور العملة أننا أمام تخفيض مندرج لقيمة الدينار الجزائري الذي عرف نمو خلال سنوات 2014 و2018 بالنظر إلى تضخم النفقات وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة ولكن بروز أيضا عجز في الميزان التجاري للسلع وميزان المدفوعات.[2]

خامسا:الإيرادات النفطية:

بلغت إيرادات النفط الجزائر 34 مليار دولار مقارنة ب 100 مليار دولار أمريكي عام 2014، وأدى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط متزامنا مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالميا إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والجدول المالي يوضح ذلك

الجدول (02-07)يوضح تطور الإيرادات النفطية في الجزائر للفترة(2014 -2018)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
سعر البرميل على الأوبك دولار	100	59	44.28	54.2	71.03
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	48	34	27.5	32	48.8

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد (المنطقة الأوبك2014.2015.2016.2017.2018)

ووفقا لتقديرات منطقة الدول المصدرة أوبك فإن سعر النفط الجزائري تراجع نحو 10 دولار ما بين 2016 و2017 حيث وصل إلى 54 دولار للبرميل مقابل متوسط سعر 44.28 دولار للبرميل خلال 2016 مستقرا عند 71.03 في نهاية سنة 2018

[1] خوني رابح ،أوضايفية حدة ،مرجع سابق ذكره ص 53 .

[2] حفيظ صواليلي، العملة الوطنية فقدت 5% من قيمتها سنة 2018، جريدة الخبر تاريخ للنشر 02 جانفي 2019.

والشكل رقم (02-06) يوضح أخر تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2018)

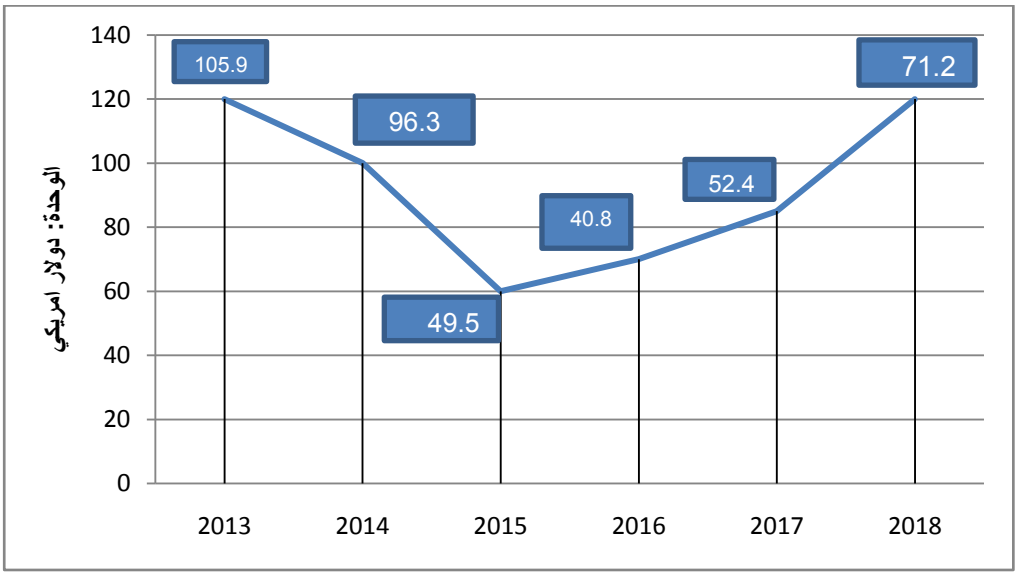

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نشره ضمان الاستثمار العدد 04 -2018 ص 8.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل انخفاض أسعار النفط.

تمر الآن قرابة ثلاث سنوات على استقبال آخر الصدمات النفطية التي حطت رحالها مع النصف الثاني من عام 2014 ضاربة بأسعار النفط إلى مستويات منخفضة لم تشهد ها منذ خمس سنوات إلى أقل من 50% بالرجوع إلى الأحداث الأخيرة التي صاحبت الصدمة التي دفعت بالأسعار واقتصاديات الدول المنتجة إلى ما آلت إليه و يرجع مراقبوا السوق آن تسير موازين السوق كما يخدم مصالحها وهذا ما آثار الشكوك حول وجود تدخلات سياسية وتحالفات دولية ساهمت في صناعة الصدمة الراهنة التي يمكن تلخيص أهم بواع ثها وأسبابها الرئيسية في النفط التالية:[1]

أولا: زيادة العرض: تعود هذه الزيادة بالأساس إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، حيث أضاق هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما خلق تخمة في المعروض العالمي إضافة إلى التغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) فقد أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار خاصة من جهة البلدان النافذة فيها.

[1] صراوي مريم، بوقصة آسيا، إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية الراهنة (دراسة حالة الجزائر (2015-2016) جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، ص 52.

ثانيا: انخفاض الطلب.

يرجع انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الصاعدة في مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلك للطاقة حيث قدر معدل النمو بـ 6.9% نهاية 2015[1]

وهو أضعف معدل نمو منذ الأزمة المالية العالمية ، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية منذ 2011 مع بداية ما يعرف بالربيع العربي وهو ذو وجهتين يكون أن بعض الدول مصدرة أكثر من مستهلكين له.

ثالثا: ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:

أدى قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة ب 0.25% في نهاية ديسمبر 2015 إلى زيادة الطلب على الدولار مما رفع من قيمته أمام العملات الأخرى وبحكم العلاقة العكسية الموجودة بين قيمة الدولار وأسعار النفط ، و لكون النفط الخام مسعر بالدولار فأن ذلك ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعار النفط.

رابعا: العامل السياسي.

إضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر فإنه لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الإستراتجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى وقد ساهمت "السعودية ، روسيا ،إيران ،الولايات المتحدة الأمريكية، العراق" وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب مما عجل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض، باختصار كانت بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام 2014 بسبب جملة من العوامل التي سبق ذكرها حيث أشارت التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر جانفي 2016 إلى انخفاضه بمقدار 2 مليون ب/ي مقارنة بالشهر السابق ليسجل 94.6 مليون ب/ي بينما ارتفعت الكميات المعروضة من النفط خلال ذات الشهر إلى 99.5 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.9 مليون ب/ي عن حجم الطلب العالمي[1]

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر (تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية، جامعة جيجل، الجزائر، ص، 114.

خامسا: التطور التقني والتكنولوجي.

يعد استحداث وتطوير الصناعة النفطية واحد من أهم الأسباب التي تؤثر على موازين العرض والطلب للمواد الطاقوية بصفة مباشرة خاصة في مجال الاستخراج والتنقيب، فإن ارتفع عامل الاستخراج بنسبة 1% يضيف 12 مليار برميل إلى احتياطي النفط العالمي دون أن نحفر بئرا واحد، وما يثبت ذلك حاليا هو التقنيات الحديثة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ما أضاف إلى رصيدها حوالي 4.9 مليون برميل إلى سوق النفط الخام وهو ما ساهم زيادة على ذلك في حدوث تخمة من العرض النفطي، هذا ما أدى إلى زيادة تهاوي أسعار البترول لمستوى 110 دولار للبرميل في جوان 2014 وإلى حوالي 30 دولار للبرميل مع مطلع 2016.

وقد خلقت هذه النفقات حالة جديدة من الاستقرار رامية بتبعاتها على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول والجزائر من بين الدول الأكثر تضررا نظرا لاعتمادها على هذه المادة الطاقوية كمصدر أول للتمويل.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

مما لاشك فيه أن النفط سلعة دولية في مداها ، إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم حيث نجد دول مستهلكة وإن كانت بدرجة متفاو تة تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة من هنا يصبح من البديهي القول بان انخفاض أسعار النفط ليس من صالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث تنخفض عوائدها والتي هي أساس ورداتها المالية مما يؤثر سلبا فيها.[2]

والجزائر ضمن البلدان الأقل تنوعا في صادراتها فأكثر من 95% منها محروقات و 60% من إيراداتها الكلية معتمدة على الجباية البترولية معادلة مجحفة جعلت من الوضع التنموي للبلاد والقدرة التمويلية للاقتصاد مرتبطة بتحركات أسعار النفط التي اثر انخفاضها على المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تظهر العجز المالي الذي وقعت فيه الجزائر منعكسا ومؤثرا بذلك على أبعاد الأوضاع التنموية و يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: أثارها على المؤشرات المالية.

شملت المؤشرات التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

---

[1] صراوي مريم، بوقصة آسيا، مرجع سابق، ص، 54.

[2] جلابة علي بن عمارة منصور، أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي جامعة باجي مختار عنابة الجزائر، ص، 11.

باعتباره واحد من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في الدول يمكن للشكل الموالي والوضح لمنحنى تغيرات الناتج الإجمالي بالجزائر أن يبين أثر الصدمة النفطية الراهنة.

الشكل رقم (02-07): تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2014-2018)

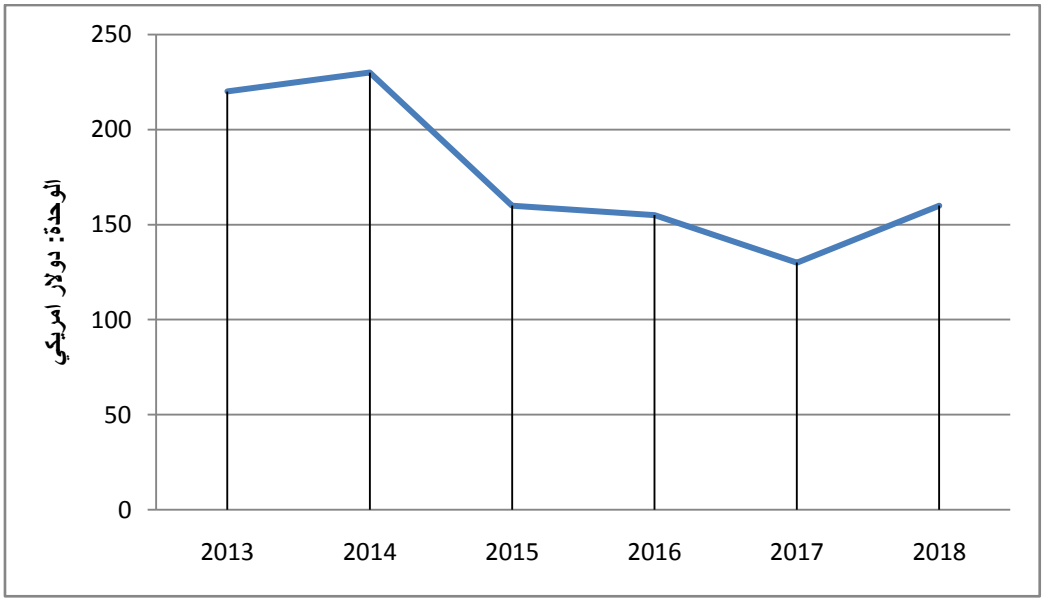

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مؤشرات أداء الاقتصاد العربي السنة 34 العدد 04، ص، 13.

يبين المنحنى أن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) عرف إنخفاضا حادا سنة 2016 قد بنسبة 21.88% مقارنة بسنة 2013 حيث انخفض من 213.5 مليار دولار عام 2014 إلى 166.8 مليار دولار سنة 2015 ليرتفع إلى 188.3 مع نهاية سنة 2018 بسبب تحسن طفيف في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- الميزانية العامة:

جدول رقم (02-08): تغيرات إجمالي الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية للفترة (2014-2018).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الإيرادات	3927748	4552542	4712378	56355	6521.7
إجمالي النفقات	6999769	7656331	6746478	68832	8627.8
رصيد الميزانية	-303821	-3101789	-2034100	-12477	-2106.1

Source.2019/04/03 تاريخ الاطلاع http://www.eldja zaironline.net

بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (02-08)والتي تظهر بأن الميزانية العامة للجزائر قد سجلت خسائر كبيرة في أرصدتها المالية بالنظر إلى العجز المسجل سنة 2014 والمقدر بـ 17.1- مليار دولار والذي تضاعف تقريبا سنة 2015 ليصب إلى 28.0- مليار دولار نتيجة الارتفاع الحاصل في نفقات التسيير

والتجهيز والتي انخفضت سنة 2016 بنسبة 15.66% و 21.66% على التوالي وهو أدى إلى تراجع العجز في الميزانية 22.37- مليار دولار ثم إلى 16.9- مليار دولار سنة 2017. [1]

3- ميزان المدفوعات:

سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجز خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.3 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2013 ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياجات الرسمية إلى 177.4 مليار دولار سنة 2014 مقارنة بـ 192.4 مليار دولار سنة 2013 ووصلت إلى 12.2 مليار دولار سنة 2016.[2]

إجمالي سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لسنة 2017 عجزا قدره 21.76 مليار دولار بغية انخفاض محسوس مقارنة بالعجز المسجل سنة 2018 الذي بلغ 26.03 مليار دولار.[3]

4- الميزان التجاري:

أثر تراجع أسعار النفط لسنة 2014 بصفة مباشرة على رصيد الميزان التجاري الذي سجل خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدر بـ 2429 مليون دينار مقابل عجزا متوصلا إلى غاية سنة 2016 وبدأ العجز يتقلص مع بداية 2017 بـ 5.7 مليار دولار ليصل إلى 14.4 مليار دولار: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (02-09) وضعية الميزان التجاري للفترة (2014-2018).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	61009	34663	21883	3857097	4800538
الواردات	58980	51702	46727	509907	5387655
رصيد الميزانية التجاري	2429	-17034	-17844	1242810	-587117

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018).

سجلت الصادرات تراجعا مستمرا تزايدت حدثه مع سنة 2014 وهو أمر طبيعي ما دامت المحروقات محافظة على حصة كبيرة فاقت 95% في حين بلغ إجمالي الصادرات من السلع خلال سنة 2018 4800538 مليون دينار مقابل 3857097 مليون خلال سنة 2017، أما الواردات فارتفعت سنة 6.45% في سنة 2014 وبلغت 46727 مليون سنة 2016 مسجلة إنخفاضا سنة 2014 بنسبة 20.23% ، في حين

[1] تقرير بنك الجزائر سنوات (2014...2018).

[2] صراوي مريم بوقصة أسيا، مرجع سابق ص-56

انخفضت بنسبة 2.9% في 2017 لتبلغ 509907 مليون دينار مقابل 5387655 مليون دينار سنة 2018 ويعود هذا الانخفاض في الواردات إلى الجهود الحكومية المبذولة من طرف الدولة لتقليل الواردات مقابل تشجيع المنتوجات المحلية.[1]

5- الحساب الجاري:

حدث عجز في الحسابات الخارجية ووقع اتساع حاد في الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع قيمة الواردات وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول من سنة 2014 ووصل إلى 25.3 مليار دولار في 2016 ، و24.5 مليار دولار و18.8 مليار دولار على الترتيب لسنتي 2017 و2018.[2]

6- صندوق ضبط الموارد:

تتأثر موارد صندوق ضبط الموارد بأسعار النفط بشكل كبير فأن تغير يحصل في مستويات أسعار النفط يفضي إلى تقلب في تدفقات موارد الصندوق على اعتبار أنه يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية وإن الهدف من الصندوق هو تغطية العجز في الموازنة العامة، [3] وتشير التقديرات المعتمدة في مشروع قانون المالية لسنة 2017 إلى بلوغ قيمة صندوق الموارد سنة 2014 حوالي 5563.5 مليار دينار أي ما يعادل 51.18 مليار دولار، وعرف تراجعا مع نهاية سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار أو ما يعادل 40.55 مليار دولار أي أنه فقد خلال سنة واحدة جراء الاقتطاع منه 10.63 مليار دولار واستمر الصندوق بالتراجع حيث وصل إلى 100.9 مليار دينار مع نهاية 2018 بما يعادل أقل من مليار دولار أي 920.93 مليون دولار وبعدها لن يحوي الصندوق أي موارد.[4]

---

[1] تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق ذكره ص 09.

[2] مؤشرات أداء الاقتصاد العربي المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العدد الفصلي الرابعأكتوبر ديسمبر 2016، ص 14.

[3] قرود علي، كزيز نسرين، مرغاد سناء، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة دراسة حالة الجزائر السعودية، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني ديسمبر 2017، ص، 211.

[4] قانون المالية 2017، صندوق ضبط الإيرادات تاريخ الإطلاع، يوم 2019/05/27.

والشكل رقم (02-08): يوضح نتائج صندوق ضبط الموارد سنوات (2014-2019).

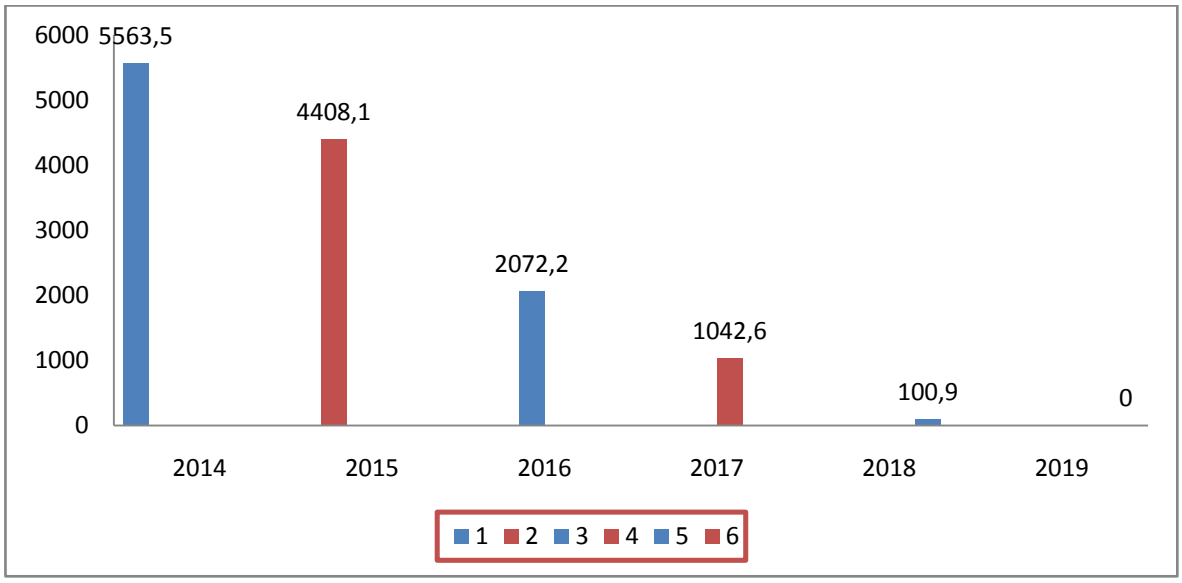

مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على: تقرير وزارة المالية 2017

7- المديونية:

لم يسلم الخارجي من انعكاسات انخفاض أسعار النفط في الجزائر كغيره من المؤشرات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10) يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2014-2018).

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الدين الخارجي	3.7	3.0	4.1	7.8	1.79

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018).

بصفته واحد من مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليه الدول في حالة العجز المالي وبالرغم من الانخفاض المعتبر للدين الخارجي في الفترة الأخيرة يفضل الوفرة المالية المحققة في ظل ارتفاع أسعار النفط إلا أن ارتفاع مجددا ليصل إلى 7.8 مليار دولار سنة 2017 نظرا لعجز المصادر الداخلية عن توفير الاحتياجات المالية المتزايدة في ظل انهيار أسعار النفط ثم انخفض إلى 1.79 مليار دولار سنة 2018 بسبب التحسين الطفيف المسجل في أسعار النفط مع زيادة في معدلات النمو الاقتصادي قدرت بـ 2.3%.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية.

أدى تضائل القدرات والإمكانيات المالية للدولة إلى تقليص فرص التشغيل وتعطل برامج التنمية وتزايد معدل البطالة، وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمسايرة الأوضاع المالية الصعبة التي

[1] صراوي مريم ، بوقصة آسيا ، مرجع سابق ذكره ص58

تمر بها البلاد والتي سفرت عن تجميد الوظيف العمومي سنة 2015 وتجميد المشاريع الكبرى التي لا تحضى بالأولوية إضافة إلى العجز في تنفيذ المخطط الخماسي 2019/2015 بما فيه مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وقد انعكس ذلك على معدل البطالة الذي ارتفع من 10.6 سنة 2014 إلى 11.2% سنة 2015 وتزايد عدد البطالين في الجزائر من 10239000 يطال سنة 2014 إلى 10845000 بطال سنة 2015 بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وهو الأثر الذي كان ناتجا عن السياسة التي اتبعتها الدولة والمتعلقة بتعديل القوانين الخاصة بالأجور كإلغاء المادة 87 مكرر إضافة إلى رفع الضرائب والرسوم الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الأسعار مقابل تراجع الدخول الفردية.[1]

[1] مرجع نفسه ص- 58.

المبحث الثالث: التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي للازمة النفطية في الجزائر 2014.

لمواجهة هذه تالصدمة إتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات من أجل ضبط الأوضاع المالية ومواصلة دعم النمو وتمويل التنمية الاقتصادية تمثلت هذه الاجراءات في مايلي:

المطلب الأول: سبل وإجراءات التصدي لصدمة انهيار أسعار النفط.

لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات من أجل ضبط الأوضاع المالية ومواصلة دعم النمو وتمويل التنمية الاقتصادية تمثلت التدابير في ما يلي:

* استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثار تراجع أسعار النفط على النمو

* سمحت الجزائر بانخفاض أسعار الصرف، كإجراء يسمح برفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري

* تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية العام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات وقد انخفضت نفقات ميزانية التسيير ب 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز ب 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على الكثير من المنتجات وخفض التوظيف في القطاع العام وكذا بعض الإجراءات ذات الآثار الاجتماعية.

* رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة

* تضمين مشروع قانون المالية لسنة 2017 الكثير من الزيادة في الأسعار والضرائب والرسوم وهو ما جعل البعض يطلق عليه قانون الضرائب وليس قانون المالية.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية للازمة هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لان الهوامش الوقائية للمالية العامة لصندوق ضبط الإيرادات سوف تنفذ في غضون بضع سنوات إذ استمر انخفاض أسعار النفط وعليه تحتاج الجزائر في هذا الظرف الصعب إلى صياغة إستراتجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا وبالتالي لابد على صناع القرار في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي بالتوجيه نحو الاستثمارات في

قطاعات تكون ضمن الم يادين التي يمكن أن تستفيد فيها الجزائر من مزايا بنسبة (السياحة والفلاحة يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية لمنتجاتها.[1]

كما يمكن الاستعانة أيضا ببعض الاستراتجيات لمواجهة تقلبات أسعار النفط منذ المراحل الأولى من استخراج النفط إلى غاية توزيعه والحصول على إيراداته كل هذا يدخل في الاستفادة من الثروة النفطية بغرض خلق اقتصاد ما بعد النفط ومن بين أهم استراتجيات التي تمكن الاستعانة بها لمواجهة تقلبات أسعار النفط مستقبلا منها.

– كفاءة إدارة الإيرادات النفطية:

وتعرف كذلك بمحور كفاءة إدارة الإيرادات التي لا تقتصر على إدارة مخزونها فقط وإنما تحفظ حقوق الأجيال القادمة دون أن تمس أو ترهن حقوق أجيال الحالية

– التنويع الاقتصادي وخلق تنافسية الاقتصاد الوطني

– صناديق الثروة السيادية الاستثمار في إيرادات النفط والغاز في أصول طويلة الأمد من أجل زيادة لرفاه الاقتصادي في المستقبل.[2]

المطلب الثاني: التخلص من التبعية النفطية ضرورة لا خيار.

لم تفي المدة التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن بالمقدرة على خلق التعاون والتكامل بين النفط كمورد وممول والاقتصاد كهيكل لبناء جو تنموي مستقل حيث حاولت الحكومة والسلطات المعنية جاهدة لبلوغه لكنها لم تتوصل إليه.

وهذا ما جعل عديد الباحثين يؤكدون على أن معالجة الوضع الحالي للجزائر خاصة وأنها مازالت مرتبطة بالمحروقات لا تكون إلا بالرجوع إلى تشخيص العطل والأسباب الرئيسية التي أدت إلى سلبية مردودية النفط على واقعها التنموي خاصة وأن المستجدات الحالية في الأسواق الطاقوية تفرض عليها التوجه إلى بناء مصادر أخرى للتمويل مادامت تتوفر على كافة المقومات التي تؤهلها لتحقيق ذلك وهذا بتوجيه اهتماماتها نحو مصادر متنوعة من شانها الحد من أضرار الارتباط بمورد وحيد يتحكم في مصير اقتصاد بأكمله.

وللخروج من دائرة الاقتصاد النفطي دواعي وأسباب أهمها:

أولا: تأكل الربع النفطي وتراجع الأسعار:

---

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، مرجع سابق، ص، 117.

[2] سليمان زواوي الإستراتجية البديلة للاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط المركز الجامعي، عبد الحفيظ بولوصيف ، ميلة الجزائر، مجلة الاقتصاديات المال والأعمال، ص، 473.

يعتبر تراجع الإيرادات النفطية وانخفاض النقد الأجنبي واستنزاف احتياطات صندوق ضبط الموارد نتائج طبيعية مادام اقتصادنا ريعيا ونفطيا بالأساس فكان ولازال رهينة لتقلباته السعرية التي يبقى الزمان وحده كفيلا بتوضيح مآلها وبالرغم من أن أغلب الخبراء يشيرون إلى إمكانية ارتفاعها مجددا إلى مستويات لا بأس بها، إلا أنه من الصعب أن تعود إلى ما كانت عليه وس يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات مادام معتمدا على النفط كمصدر رئيسي لمداخله المالية فإن كانت الصدمات السلبية

كالصدمة الحالية قد أخلت بموازينه فإن الجانب الايجابي منها هو إثباتها أن استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري لا تمكن أن يتعدى مداه القصير في ظل استخدام الفوائض المالية بما لا يخلق قاعدة نمو حقيقية بعيدة عن عوائد النفط وإيراداته المالية التي لم ولن تعرف الاستقرار.

ثانيا: خطر استنزاف حقوق الأجيال القادمة.

يعد خطر الاستنزاف من المخاطر التي أثارت مخاوف السلطات الوطنية عندما كانت الشركات الأجنبية تخطي بحق التملك بنسبة 78% ومن أجل بسط سيطرتها على الثروات الطبيعية أصدرت الجزائر قانون 06-10 المؤرخ بتاريخ 25-07-2006المعدل والمتمم لقانون (05-07) والذي يحفظ للشركة الوطنية سونا طراك حق ملكيتها لأكثر من نصف الشركات والاكتشافات النفطية بالجزائر وبهذا القانون تكون الجزائر قد تمكنت من وضع سيطرتها على ثرواتها النفطية لكن خطر الاستنزاف مازال قائما مادام الاقتصاد الجزائري معتمدا كليا على قطاع المحروقات وما زاد من حدة الأشكال هو تزايد النمو الديموغرافي الذي تبعه تزايد حاجات السوق النفطي مع رفع الطاقات التي تضاعفت في الآونة الأخيرة وهو ما أعلنت عنه شركة سونا طراك إضافة إلى المستجدات التي جاءت عقب صدمة 2014 والتي تظهر تعديا واضحا على حقوق الأجيال المستقلة كالتحلي عن مستوى 740 مليار دينار المتعلق بصندوق ضبط الموارد الذي برز تأسيسه على أنه آلية للادخار العمومي يضمن حقوق الأجيال المستقبلية في الربع النفطي كل ذلك يجعل خطر الاستنزاف يتصاعد من سنة لأخرى ما يجعل الجزائر أمام رهان صعب وهو ضمان مستقبل وحق الأجيال القادمة من هذه الثروات الطبيعية التي تقف في مواجهة بدائل أخرى ذات حظوظ أوفر للبقاء والتصدير في معترك الساحة الطاقوية.[1]

المطلب الثالث: السيناريوهات المتوقعة للخروج من أزمة تدهور أسعار النفط في الجزائر.

إن المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي الداخلي للجزائر اليوم بناء على المعطيات المتاحة فإن الجزائر تمر بأزمة عصيبة من نوعها وهذا ما يستفحل مشاكل عديدة تمس بالدرجة الأولى المالية العامة للجزائر وتدفع

[1] صراوي مريم، بوقصة أسيا، مرجع سابق، ص65، 66.

بالدولة للنظر في إيجاد حلول والبحث عن استراتيجيات (بديلة للخروج ووضع سيناريوهات على الم دى القريب والمتوسط والبعيد للخروج من هذه الأزمة.

أولا: السيناريو المتشائم من البحبوحة المالية إلى حالة التقشف

إن الأزمة المالية الراهنة التي تعاني منها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط ستؤدي إلى تكرار سيناريو أحداث أكتوبر 1988 من القرن الماضي في حالة ما انتهى ما تبقى من الإيرادات في الخزينة العمومية وكل المؤشرات والدالية الحالية تؤكد ذلك لأنه ليس هناك تحتية حقيقية ذات خبرة وكفاءة عاليا ستخرج البلاد من الأزمة فمن فشل في بناء دولة المؤسسات في زمن البحبوحة المالية سيفشل حتما في إنقاذها من الانهيار فنفس المداخلات ستؤدي حتما إلى نفس المخرجات.

ثانيا: السيناريو المتفائل.

الخروج من حالة التقشف إلى تطوير مختلف القطاعات .

أعربت الحكومة الجزائرية عن تفاؤلها بالزيادات في أسعار النفط وكبح عتبة الإنتاج النفطي بما يقدر بـ 54 دولار في الربع الأول من عام 2017 وهو ما التزمت به الدول المصدرة للنفط ضمن الملتقى الدولي للطاقة ومن المتوقع أن يصل حوالي عام 2020 كما يرى أن مضار هذا الاتجاه أن هذه الأزمة. قد تشكل صدمة قوية للاستفاقة الحكومة موال عمل على إيجاد حلول واستراتجيات للحد من تفاقم الأوضاع والتوجه نحو استغلال المصادر الغير قوية كالزراعة والسياحة والصناعة وتطويرها نظرا للمعطيات والظروف المنافسة والمتاحة لمثل هذه القطاعات التي تمثل بدورها ثروة حقيقية في حال استغلالها بأنجح الطرق وهي بديل مهم عن الطاقة للخروج من اقتصاد الريع وبذلك يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في هذه القطاعات لرفع نسبة النمو خارج مجال المحروقات.

كما يمثل برنامج تنمية الطاقات المتجددة موردا طبيعيا هاما فضلا عن المجال التكنولوجي وذلك للمساهمة في تنمية الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية.[1]

[1] المركز الديمقراطي العربي ،سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد" البدائل المطروحة "تاريخ الاطلاع02.04.2019

خلاصة الفصل.

– تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية الأخيرة جراء الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014، والتي أثبتت أن المتغيرات الاقتصادية الكلية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو بالانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما . ما يفسر أن انخفاض أسعار النفط أثر بالسلب على أداء الاقتصاد الجزائري.إلا انه يبقى أمام الجزائر هامش من المناورة للخروج بأقل الخسائر من هذه الأزمة وبوسعها أن تبني اقتصاد وطني منتج ومستقر بعيدا عن مخاطر الاقتصاد الريعي، طالما وأنها تمتلك من الإمكانيات والمقومات ما يؤهلها لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي كالمقومات الزراعية والسياحية والصناعية

الفصل الثالث:

التنويع الاقتصادي كأداة للتغلب على تقلبات أسعار النفط

تمهيد:

إن الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على النفط، قد تسبب في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يحدث في كل مرة نتيجة تهاوي أسعار النفط إلى أدنى المستويات، فيخلف بذلك اختلالات هيكلية بارزة وعجز في موازين الدولة. كل هذا يستدعى أخذ الأمور على محمل الجد لإيجاد الحلول اللازمة والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي المبني على عدد أكبر لمصادر الدخل في حدود الموارد المتاحة. لهذا ارتأينا من خلال دراستنا هذه أن الحل يكمن في إعطاء الأولوية لقطاعات أخرى تكون كخيارات إستراتيجية بديلة تخرج الجزائر من التبعية المطلقة لقطاع النفط ولعل أبرز القطاعات هي الصناعة. الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الطاقات المتجددة والقطاع السياحي الذي يعتبر من أهم وأبرز الخيارات الإستراتيجية بالنظر إلى العوائد المالية التي يمكن أن يوفرها.

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: قطاع الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات.

المبحث الثاني:القطاعات المحركة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط .

المبحث الثالث: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر ونقاط ضعفه

خلاصة الفصل.

المبحث الأول: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لقطاع النفط.

تمتلك الجزائر العديد من الطاقات المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه والموجودة بها بشكل وفير مما أدى بها إلى التفكير في استغلالها من خلال إقامة مشاريع كبرى ذات أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني بحيث يوفر لها مزايا عديدة من بينها الحصول على موارد طاقوية جديدة بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة من أجل دفع عجلة التنمية.[1]

المطلب الأول: خامات الطاقات المتجددة في الجزائر.

أولا: تعريف الطاقات المتجددة.

عرفت الطاقات المتجددة في معجم المصطلحات البيئة بأنها:

هي مصادر طاقة لا تنضب من كثرة الاستخدام كالطاقة الشمسية والأرضية الحرارية والرياح

ثانيا: أنواع الطاقات المتجددة.

1- الطاقة الشمسية: (Energie Solaire) تمتلك الجزائر قدرات هامة من الطاقة الشمسية تأهلها لتحتل المراتب الأولى عالميا، وهذا يرجع إلى كبر و شساعة مساحتها من جهة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ولظروفها المناخية من جهة أخرى، حيث أن مدة سطوع الشمس على كامل التراب الوطني تفوق تقريبا 2000 ساعة في السنة، ويمكن أن تصل 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، كما أن الطاقة المتوافرة يوميا على مساحة عرضية. قدرها واحد متر مربع تصل إلى 05 كيلوواط ساعي على معظم أجزاء التراب الوطني وتكون بنحو 1200 كيلوواط ساعي (م^2) السنة في شمال البلاد و 2263 كيلوواط ساعي (م^2) السنة في جنوب البلاد.[2]

الجدول رقم (01.03) القدرات الشمسية من خلال المناطق في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة	04	10	86
معدل إشراق الشمس (ساعة/ سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلو واط ساعي م^2/ساعة)	1700	1900	2650

Source : ministère de l'énergie et des mines Guide de Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie p : 39

[1] بصلي سهيلة،الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية بالجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر2015-2016ص51

[2] سحر أمين كاتوت ،معجم المصطلحات البيئية ،عمان دار دجلة 2009 ص 270

2- طاقة الرياح: (Energie Eolienn)

لا يمكن للشمس أن تكون مصدرا لكل الطاقات المتجددة. ففي حين لا تحتوي الجزائر على مواقع ذات رياح مرتفعة، يبدو أيضا أن الطاقة الريحية أقل قدرة على جذب الاستثمار من الطاقة الشمسية، إذ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول المستقطبة للاستثمار في مجال طاقة الرياح مقارنة بما تستقطبه مصر وتركيا وفرنسا وجنوب إفريقيا وحتى البرتغال [1]، ويفسر هذا الترتيب المتراجع بكون القطاع يقتصر إلى حد الآن على الاستثمار في مزارع الرياح في اليابسة (on-shore) أما الاستثمار في توربينات الرياح في البحر (off-shore) فهو لا يزال أقل تطورا وأكثر تكلفة بحيث يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر، وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع ففي حين أن الجنوب يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي حيث تزيد سرعتها عن 04 م/ثا وتزيد قيمتها عن 06 م/ثا في منطقة أدرار، فانه يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح مرتفعة جدا في الشمال. لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية، وعنابة وكذلك على الهضاب العليا لتيارت والخيتر وأيضا على المنطقة التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا وهو الأمر الذي يعزز قيام حقول الرياح النموذجية.[2]

3- الطاقة الكهرومائية: (Energie Hydroélectronique) تتميز الطاقة المائية بعدم انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها إلا أن إنشاء المحطات المائية قد يسهم في تغير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها، حيث يتسبب إنشاء السدود والخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتادوها إلى مناطق أخرى بالإضافة إلى أن خزن المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلى رفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وبالتالي تغير طبيعة المناخ، وتبلغ حصة حضيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 286 ميغاوات وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاوات من الطاقة الكهرومائية سنة 2009 والجدير بالذكر أيضا في هذا المجال مشروع تحلية مياه البحر الضخم بمرسى الحجاج (ولاية وهران) والذي من المتوقع أن يبدأ في إنتاج ما سعته 500 ألف متر مكعب/ يوميا من المياه الصالحة للشرب سنة 2012.[3]

4- طاقة الكتلة الحيوية: (l'énergie de biomasse) تعد الكتلة الحيوية أحد مصادر الطاقة التي شاع استخدامها في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط وتتكون الكتلة الحيوية من مواد محلية (مثل مخلفات المحاصيل، الخشب، روث الحيوانات... إلخ).

---

[1] الخياط محمد مصطفى، الطاقة المتجددة في الوطن العربي، مجلة الكهرباء العربية، العدد 97 مصر جوان 2009 ص 04.

[2] Ministère de l'énergie et des mines op cit, p : 41

[3] بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مصادر الطاقات المتجددة ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية واقع وآفاق تتنمية مستدامة أفضل – الملتقى الوطني حول فعاليات الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، الجزائر يومي 02 – 03 نوفمبر 2013 ص 07.

إن أفاق تطوير هذه الطاقة قائمة في الجزائر ولاسيما في مزارع تربية المواشي وتحويل مخلفات التمور في الجنوب ومخلفات صناعة زيت الزيتون يوحي إلى قيام مشاريع توليد الطاقة الكهربائية تعمل ببقايا الجافة من بذور زيت الزيتون التي تلفظها تلك الصناعة وسيتم حساب قوة المحطة الكهربائية تبعا لمل يتوفر من وقود الكتلة الحيوية .[1]

5- طاقة الحرارة الجوفية:

تندرج طاقة الحرارة الأرض الجوفية ضمن الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، ويقصد بها الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض والتي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة ويمكن استغلال الطاقة الحرارية في جوف الأرض بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية. ومن خلال تطوير تقنيات البحث والتنقيب والاستغلال تم الكشف عن منبع ساخن في المناطق الشمالية للجزائر والتي يمكن استعمالها في التدفئة والتجفيف الزراعي وتربية الحيوانات ،كم توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 188 درجة في عين ولمان و199درجة في بسكرة . [2]

ويمكن تلخيص أهم أنواع الطاقات المتجددة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03 – 01) يمثل أنواع الطاقات المتجددة في الجزائر.

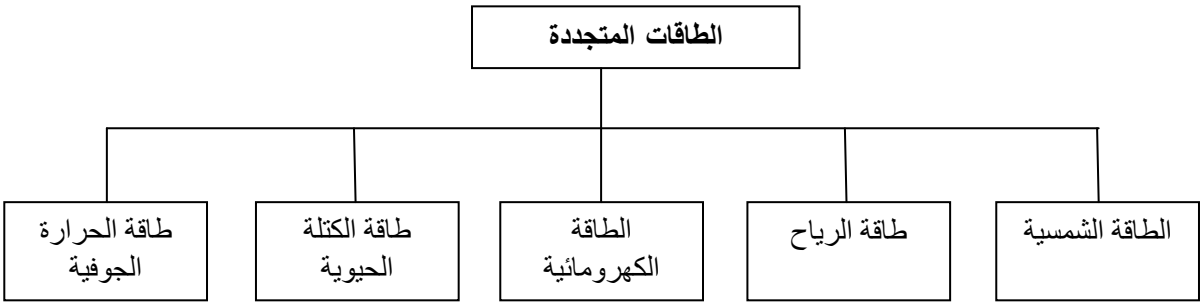

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطاب الثاني: مجالات إسهام الطاقات المتجددة في عملية التنمية بالجزائر وأهميتها .

الفرع الأول :مجالات إسهام الطاقات المتجددة في عملية التنمية

ترتبط الطاقات المتجددة ارتباطا وثيقا بمساهمتها في التنمية من خلال مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويمكن تشخيص هذا الدور فيما يلي:

أولا:في المجال الاقتصادي :

يمثل استغلال الطاقات المتجددة في البلدان النامية على غرار الجزائر المصدرة للنفط ،مصدرا بديلا لصادراتها بالإضافة إلى وجود مصادر أخرى لإنتاج الطاقة الكهربائية .

---

[1] الخياط محمد مصطفى، مرجع سابق ذكره ص 04.

[2] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص37.

تساهم الطاقات المتجددة في تقليص التكاليف مقارنة مع الطاقات التقليدية لاسيما في المناطق النائية أين يزيد استعمال المضخات المائية في سقي الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى الإنارة العمومية .فاستخدام الطاقات التقليدية لاسيما في المناطق الريفية وكذا ترقية الأداء في الأماكن والهياكل العمومية بالإضافة إلى إمكانية توفير يد عاملة واستحداث وظائف ، فيمكن للطاقات المتجددة أن تساعد في تسريع وتيرة الحصول على الطاقة وخاصة في المناطق الجنوبية فاستخدامه لا يتسبب في حدوث انقطاع في الإمداد الكهربائي لمختلف النواحي ،وعلاوة على تخفيض الغازات المنبعثة من المصادر التقليدية للطاقة بحيث تستطيع تكنولوجيات الطاقات المتجددة توفير منافع بيئية مهمة .

إن استخدام الطاقات المتجددة يمكن من رفع مستوى التنمية بنسبة كبيرة فاستغلالها مرتبط بحد كبير بتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات ومواد الطاقة بأسعار ميسرة ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا اخذين في الاعتبار الخصوصيات والظروف الوطنية والمحلية وذلك من خلال وسائل متعددة كزيادة إمدادات الكهرباء إلى المناطق الريفية وإتباع النظم اللامركزية للطاقة بالإضافة ،إلى تطوير السياسات الوطنية للطاقات المتجددة واطر تنظيمية من شأنها المساعدة على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في قطاع الطاقة .

ثانيا :في المجال الاجتماعي والبيئي

مقاومة الفقر وتحسين نوعية الحياة بالإضافة إلى تقليل نسب الفقر من خلال توفير فرص للعمالة المحلية في مجالات تصنيع وترتيب وصيانة معدات إنتاج الطاقة المتجددة ،بالإضافة إلى إمكانية توفير حياة صحية جيدة خالية من التلوث.

الفرع الثاني :أهمية الطاقات المتجددة في الجزائر

للطاقة المتجددة مكانة وأهمية بارزة في الاقتصاد الجزائري وتظهر جليا من خلال:

– توفير مناصب الشغل في الجزائر: يعتبر تشجيع الاستثمار الوطني في ميدان الطاقات المتجددة ضروريا بالنظر إلى تحقيق المزيد من مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بصفته يعتمد في مداخيله وإراداته على المحروقات بنسبة 98% أي انخفاض نسبة المؤسسات الصناعية والمبادلات بين المتعاملين، وفي هذا الصدد كشفت المصادر المتخصصة في إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عن إقامة لإنتاج الطاقة البديلة في نهاية 2009 بمستغانم في خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب عمل وهو ما وفر في مرحلته الأولى 3000 منصب عمل.[1]

– تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة والنائية حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان سواء في مجال الطبخ أو تحسين المياه وكذلك الإنارة والتدفئة وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في هذه المناطق ويوفر على الدول تكاليف إيصال أعمدة الكهرباء وأنابيب الغاز.

---

[1] تكواشت عماد،واقع وأفاق الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة باتنة، الجزائ ر ص 199.

-مصادر الطاقات المتجددة تعتبر طويلة الأجل ومتجددة وكذلك مجانية وذلك لأنها مرتبطة على الخصوص بالشمس والرياح والمياه والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها ،فهي تساهم في تلبية حاجيات الإنسان من الطاقة وبنسب عالية.[1]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية:

أولا: التحديات التي تواجه قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر:

يواجه قطاع الطاقة المتجدد ة في الجزائر عدة تحديات كغيره من القطاعات الأخرى لعلى أبرزها ما يلي:

– تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الأحفورية وهي أحد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسؤولين نحو الطاقة المتجددة، خوفا من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره، وقد برز ذلك من خلال توجه الجزائر نحو استغلال الغاز الصخري في أفاق 2030 حيث تمتلك الجزائر ثالث مخزون في العالم باحتياطي يقدر ب 20 ألف مليار متر مكعب بديلا للنفط المتوقع نفاذه خلال العقدين القادمين، وهو ما يبقى على هيمنة قطاع الريع على الاقتصاد الوطني.

– ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقات المتجددة، كما أن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة الأحفورية يحتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة.

– المساحات الكبيرة التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية وهو ما يتطلب سياسات واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدول ورغم المساحة الهائلة التي تتمتع بها الجزائر فهي تعاني من صعوبة توفير الأوعية العقارية.

– محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية، نتيجة عدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية. وهو ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية، إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي لمعدات الطاقة المتجددة

إن إنتاج واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (الشمسية، الرياح، الوقود الحيوي) يحتاج إلى تضافر عدد كبير من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة والبحث العلمي وغيرها، كما يجب تحديد الدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، والجزائر تفقر للجانب التنسيقي وتعاني من صعوبة التخزين.

– إن قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع بأسره شكل عائقا كبيرا، [2] في الاعتماد على المصادر

[1] مرجع نفسه ص 199

[2] نعيمة بوكلتوم، بوقصة سليمة ،واقع الطاقات المتجددة في الجزائر واهم التحديات ،جامعة البليدة ، الجزائر ص10

المتجددة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام في توعية وتأهيل الأفراد والمجتمع لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة.[1]

ثانيا: الأفاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر:

من المتوقع أن تصبح قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة المتجددة في أفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والكبير للخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% أما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من المقدر أن يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة.

كما أن يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر (35% من حاجاتها) 35% من حاجاتها بحلول 2040 وربما أن الجزائر لن تهددها أزمة نفاذ البترول لتوافرها على الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية منها، حيث أنها إن أحسنت استغلالها بدخولها مرحلة التصنيع الشامل ومنافسة أكبر الاقتصاديات البارزة علة ميزتها الأساسية كبلد منتج قوي لمصادر الطاقة: إن السوق تنتقل إلى مرحلة جديدة تتميز باستغلال الطاقة المتجددة والشروع في تصدير الطاقة الشمسية نحو أوروبا لتوفير المورد الشمسي من جهة والقرب الجغرافي من جهة أخرى، وهكذا يمكن للجزائر أن تثبت مرة أخرى أنها بلد طاقوي يجدد قدراته الإنتاجية والتصديرية بصورة متواصلة كما أن الجزائر لموقعها وقدراته الطاقوية تستقطب أكبر المستثمرين خاصة في الإتحاد الأوروبي بحيث توجد مشاريع مشتركة في ميدان تطوير الطاقة الشمسية.

– وتعتزم الجزائر على إنتاج عدد أكثر من 30% من طاقتها الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة في أفاق 2050 في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده حيث يقرر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاوات من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية في الجنوب وإنشاء شبكة نقل وعمليات ربط تحت البحر مع أوروبا حيث ما جاء من المدير العام للوكالة الجزائرية المتجددة" باديس دراجي"

كما يتطلب إنعاش هذه الطاقة البديلة إجراءات تحفيزية بالنسبة للمنتجين وإنشاء شبكة صناعية لإنتاج التجهيزات الضرورية بالجزائر للتمكين من تقليص تكاليف الإنتاج ووضع حد للتبعية اتجاه الممولين الأجانب الذين يفرضون أسعارهم فإن الجزائر تسعى الجزائر من خلال مشاريعها واستثماراتها في مجال الطاقات المتجددة إلى بلوغ حجم معتبر من الطاقة المتجددة في الإنتاج الوطني والأفاق المستقبلية المرجوة لتطور حجم إنتاج الطاقات المتجددة في الجزائر في أفاق 2030[2]

[1] مرجع نفسه ص11

[2] بصلي سهيلة ،مرجع سابق ذكره ص66،67

الشكل رقم (03. 02) يوضح تطور حجم الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني في أفاق 2030

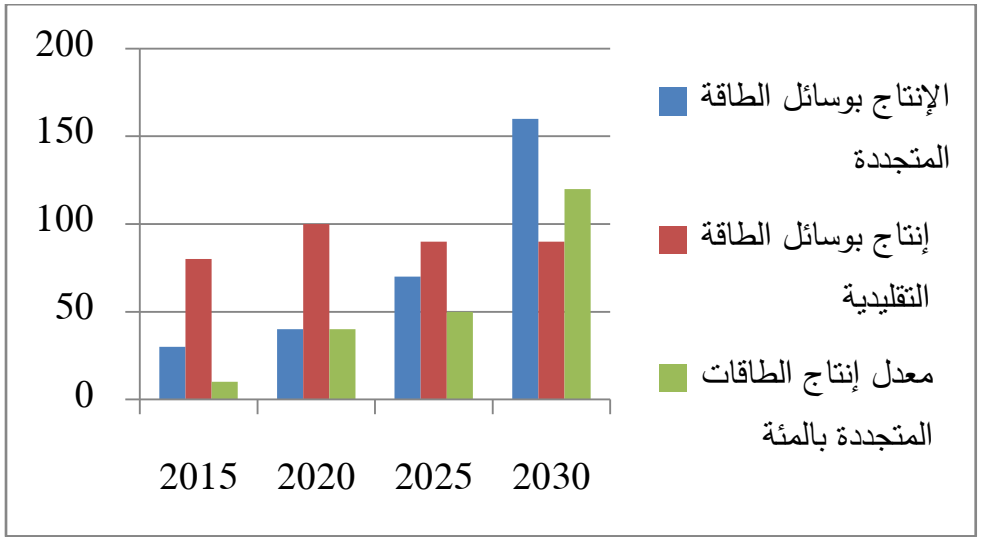

المصدر: م برنامج الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، 2011، ص9.

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (02.03) أن حجم الطاقات المتجددة في الجزائر شهد ارتفاعا متزايدا في أواخر 2015 بنسبة 15%.

وستصل النسبة إلى 30% في سنة 2020. أما في سنة 2025 ستصل تقريبا إلى 60%. أما خلال سنة 2030 فقدرت نسبته ب 75% من جهة أخرى تسعى الجزائر في أفاق 2030 أن تحقق إنتاجا مقبولا من الطاقات المتجددة بفضل مستوى المتزايد من الطاقات المتجددة.[1]

[1] مرجع نفسه ص68

المبحث الثاني: القطاعات المحركة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط.

توجد العديد من القطاعات والتي من الممكن أن تساعد الجزائر في الخروج من الأزمة الحالية، دون الاعتماد واللجوء إلى المصادر الطاقوية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: القطاع السياحي خيار استراتيجي.

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية.

الفرع الأول: المقومات السياحية في الجزائر.

الجزائر من بين البلدان التي تزخر بمقومات سياحية كبيرة تجمع الطبيعة والتاريخ في الجزائر لتعطي للمنطقة أصولا سياحية رائعة خلافا لأغلب الوجهات السياحية العالمية، تمكن لأغلب هذه الموارد وخاصة الطبيعية منها إن تم استغلالها استغلالا عقلانيا ورشيدا أن ترقي بالبلاد لتصبح من بين أهم وأروع المقاصد السياحية في العالم بأسره.

أولا: الإمكانيات الطبيعية: للجزائر إمكانيات ومقومات طبيعية تساعدها على تقديم المنتوج السياحي الجيد والمنافس لغيره وذلك يرجع إلى التنوع البيئي والمناخي الفريد من نوعه بالعالم بالمناطق السياحية وفي مايلي عرض لتلك المقومات التي تتوفر عليها الجزائر:

1- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 شرقه، وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا.

تبلغ مساحتها 2.381.791 كلم^2، أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة، والعاشر عالميا تحتل مركز محوري في المغرب العربي.

2- المناخ: تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

أ- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يشمل المناطق السياحية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة شتوية متوسطة عموما من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تتميز بفصلين الأول: ممطر ودافئ شتاءا وطويل هو الشتاء والثاني هو الصيف يكون جاف وحار وقصير.

ب- مناخ لاستيبس: يغطي هذا المناخ مناطق الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والمناخ الصحراوي ويتميز بموسم طويل وبارد ورطب في الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي والأمطار فيه أقل كمية لا تتجاوز 400 ملم / السنة.

ج- المناخ الصحراوي: يتميز هذا المناخ بأمطار قليلة وغير منتظمة وجو جاف وارتفاع في درجة الحرارة التي تصل أحيانا إلى 40 درجة مئوية أو تفوق ذلك،[1] كما تتميز بموسم طويل حار يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر

[1] صحرواي محمد تاج الدين ،السبتي وسيلة ،السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد02 ص55-56

أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسط ودافئ وهذا ما ينشط حركة السواح في فصل الشتاء حيث يغطي هذا المناخ مناطق الجنوب والواحات.

3- التضاريس: تتميز الجزائر بتتابع أنواع مختلفة من التضاريس من الشمال إلى الجنوب وهي أقاليم مختلفة تتمثل في:

أ -الشريط الساحلي: يمتد من "واد الكيس" ببلدية مرسى بن مهيدي ولاية تلمسان في الحدود الجزائرية المغربية غربا إلى واد السواقي السبع ببلدية الصوارخ ولاية الطارف في الحدود الجزائرية التونسية شرقا مارا على 420 بلدية ساحلية وهو مكون من حزام أرضي عرضه الأدنى 800 متر، ومن مجموعة من الجزر والجزر الصغيرة والأجراف القارية، وقد اكتشف أن طول الساحل ليس بال 1200 كلم^2 وهو ذات الرقم الموروث عن الاستعمار الفرنسي بل تجاوزه ب 422 كلم، ليصبح طول الشريط الساحلي 1622.48 كلم، على امتداد خطي يقارب 2198.44 كلم، مساحتها الأرضية 3929.41 كلم^2، الجزء البحري منه يقدر ب 31927.41 كلم^2.

ب -الأطلس التلي والهضاب العليا:

يمتد الأطلس على شكل مجموعة السلاسل الجبلية، فهناك سلسلة الأطلس التلي وسلسلة الأطلس الصحراوي بينهما سهول ساحلية أشهرها سهل متيجة وهران، عنابة وكذلك هناك سهول داخلية أشهرها سهل تلمسان ونجد مجموعة من سلاسل جبلية متفاوتة الارتفاع، فنجد أعلى قمة في جبل الأوراس وقمة لالا خديجة والونشريس وغيرها من الجبال التي تعتبر مناطق سياحية يمكن استغلالها لممارسة السياحة الجبلية لممارسة بعض الرياضات أما الهضاب العليا فيتراوح علوها ما بين 900 و 1000 متر تمثل هضاب الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والغربية بها العديد من المنخفضات أهمها سطيف تبسة.

ج- الصحراء والأطلس الصحراوي:

تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر، تتربع على مساحة شاسعة تعادل 80% من المساحة الكلية للبلاد وهي من أكبار الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح الأجانب، خاصة في الفترة جانفي أفريل تتميز بروعة جبالها ذات المصدر البلوري الشفاف وذات التكوين البركاني ورمالها الذهبية وواحاتها الخلابة المتنوعة عبر مناطقها إلى جانب غابات النخيل وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية، أما الأطلس الصحراوي فهو عبارة عن كتلة مترابطة موازية للأطلس التلي تمتد شرقا من جبال النمامشة إلى الغرب جبال الحضنة.

4- الحمامات المعدنية:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي، فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية تمكن الاعتماد عليها لبناء سياحة حموية والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

[1] مرجع نفسه ص،56

الجدول رقم (03. 02) يوضح السياحة الحموية خلال الفترة (2014 – 2017).

السنة	العدد		المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الإنجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحيوية	منبع استغلال المنابع الحموية	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
2014	202	50	08	07	01	01	20	11
2015	282	55	08	10	01	01	25	10
2016	282	62	08	13	01	01	30	09
2017	282	74	08	13	02	01	34	16

المصدر: مديرية المؤسسات الحموية والحمامات المعدنية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحطات المعدنية في الجزائر مجهزة بمرافق استقبال جد عالية، ومعدات كافية وإشراف طبي علي يد أطباء مؤهلين وفق الأساليب العلمية لتقديم الرعاية للأفراد وأن المشاريع التي في طور الإنجاز قد وصلت إلى 109 مشروع مع نهاية 2017 ومن أهم هذه الحمامات نجد: حمام الصالحين (بسكرة)، حمام قرقور (سطيف)، حمام بوغرارة (تلمسان)، حمام بوحنيفة (معسكر).

5- المقومات التاريخية والثقافية:

إن المعالم التاريخية والحضارية التي تنفرد بها الجزائر جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للقضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ ومن أهم تلك المعالم نذكر ما قد صنف من طرف اليونسكو: تيمقاد (باتنة) جميلة (سطيف)، قلعة بني حماد القصبة تيبازة.

6- المقومات الفندقية:

طاقات الإيواء والقدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح والحصول على العملات الأجنبية تعتبر أحد المقومات والإمكانيات التي تساعد على جذب السياح وإيوائهم وتقديم لهم العديد من الخدمات لراحتهم. وتعتبر كذلك أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد فقد عرفت طاقات الإيواء تطور ملحوظ وهذا ما يظهر في الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم (03 -03) يوضح وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق (2014 – 2017).

- قدرة الإيواء حسب قيمة التصنيف.

السنة	2014	2015	2016	2017
فندق 5 *	4242	2424	7346	7346
فندق 4 *	1600	8001	8102	5084

[1] مرجع نفسه، ص59.

فندق 3 *	5775	8295	457	6785
فندق 2 *	4605	6054	4254	5654
فندق 1 *	10639	29511	29511	33511
فندق غير مصنف	8406	5338	5338	5338
إقامة سياحية 2 *	384	384	384	384
إقامة سياحية 1 *	313	313	313	313
موتيل / نزل طريق 2 *	39	93	93	93
موتيل / نزل طريق 1 *	30	30	30	30
نزل ريفي 2 *	16	16	16	16
نزل ريفي 1 *	20	20	20	20
قرية عطل 3 *	274	274	274	274
نزل مفروش وحيد الصنف	91	91	91	91
نزل عائلي وحيد الصنف	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	3819	3819	3819	3819
محطة الاستراحة وحيدة الصنف	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	5216	50247	4052	55152
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	52613	74254	38050	71359
المجموع	98804	244102	420107	264112

المصدر: مدرية مخطط جودة السياحة والضبط (إحصائيات وزارة السياحة)

إن المنتج لتطورات الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر، نجد أنها كانت في الأمس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبال وعراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق لسمعة وصورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها ويعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية واعتباره قطاع غير حيوي أو ثانوي وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات لكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الدولة بدأت في إعطاء ثمارها وهذا من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها بين سنتي 2016 – 2017.[1]

[1] مرجع نفسه، ص 60.

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي حيث يعتبر هذا القطاع اكبر قطاع مكون للناتج المحلي في الكثير من الدول غير البترولية كما أن بعض الدول المصدرة للنفط أعطت السياحة أهمية بالغة من أجل التخلص من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات والجزائر من بين البلدان التي تزخر بإمكانيات سياحية هائلة ولمعرفة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نورد الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (03 – 04) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2014 – 2017)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة	1.5	1.3	1.4	1.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (2014–2017) شهدت تطور لم يرقى إلى مستوى التطلعات أو إلى مستوى المقومات السياحية التي تملكها الجزائر.[2]

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وأفاقه المستقبلية.

أولا: تحديات قطاع السياحة في الجزائر:

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يثبت أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات حتى يتحول إلى قطاع قائم بحد ذاته في النشاط الاقتصادي، ويساهم في دعم النمو والازدهار الاقتصادي وذلك تماشيا مع سعر الجزائر للخروج تدريجيا من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وتنويعه وأن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى حملة من التحديات التي تعتبر أساسية ويتوجب على صناع القرار أخذها بعين الاعتبار منها:

1- زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة:

تطور قطاع السياحة في الجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمامات وأولويات السياسة الاقتصادية وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها حيث أن رقي هذا القطاع يتطلب سهر الهيئات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من استقطاب السياح الأجانب وذلك من خلال:

- بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية.
- عقد اتفاقات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة للاستفادة من خبراتها.
- إنشاء مشاريع سياحية.

---

[1] معراج الهواري. سليمان محمد ،إجراءات السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري ،مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر العدد01- 2004 ص35

[2] من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-04)

– تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة.

2– تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع:

تتعاظم أهمية الموارد البشرية خصوصا في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أداءها وعلى هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر أمرا ضروريا قصد النهوض لمستوى الخدمات والرقي به لمستوى العالمية من جهة وبما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التشييد السياحي وكذلك خلق ثقافة سياحية في أوساط المجتمع وتشجيعه على تقبل الآخر والجزائر عملت التسعينات على تأسيس مدارس خاصة بالتكوين السياحي من خلال مركزي التكوين المهني في كل من وهران وقسنطينة ثم معهدي تيزي وزو والمعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة.

3– تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية:

تثبت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير قطاع السياحة حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن ثمة توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح، ورغم أن الجزائر ومنذ سنة 2001 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود ولازالت غير كافية ليكون لها تأثير كاف على تطوير قطاع السياحة في الجزائر، فالواقع يشير فيما يخص الفنادق إلى عجز طاقات الاستقبال وعدم استجابة الكثير منها للمعايير الدولية أما فيما يخص النقل فيسجل سوء الخدمات بشكل كبير خاصة النقل الجوي وبالتالي لا بد من توسعة الموانئ والمطارات وتهيئة شبكات الطرق والسكك الحديدية خصوصا عن مختلف المناطق السياحية المعروفة.

4– تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع:

إن احتلال الجزائر للمرتبة 12 عالميا فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف أطر التنمية الرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقية وتطور مساهمته في النشاط الاقتصادي حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الاستثمارية.

5– تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي:

والتي تؤثر على توافد السياح ليس فقط المواقع السياحية وإنما تشمل حتى الخدمات المرافقة التي تسمح للسياح الأجانب بالاستمتاع بأوقاتهم وتجنب التعب وضياع الوقت والجهد في الجزائر فإنه سجل نقص كبير. وذلك من خلال: ضعف الخدمات المصرفية وضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تشهد تطورات كبيرة في العصر الحالي.

– ضعف أداء وكالات السياحة والأسفار وعدم تكيفها للتطورات الدولية.

6– إتباع سياسة ترويجية فعالة:[1]

[1] عبد الوهاب غريب ،فيصل زيادي ،فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة ،جامعة العربي التبسي تبسة ،الجزائرص 43-46

يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، ونظرا للظروف التي مرت بها الجزائر على الصعيد الأمني فإنها مطالبة بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة والأمن باعتبارهما عاملين مؤثرين على توافد السياح.

7- العمل على تطوير الاستراتيجيات التسويقية:

والتي ترتكز على استغلال جميع فضاءات الاتصال والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية.[1]

ثانيا: أفاق ومستقبل قطاع السياحة في الجزائر.

تتمثل أفاق القطاع السياحي في الجزائر الإستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) 2030

1- تعريفه: هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية في أفاق 2030، هو نتيجة مرحلة طويلة من البحوث والتحقيقات والتقارير والخبرات والاستثمارات التي توضح إرادة الدولة لتطوير الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لتلتحق برتبة الامتياز في ناحية البحر الأبيض المتوسط في إطار التطوير المستمر.

إن هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية ونظرتها لتنمية السياحة قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله، فالمخطط يحدد المعالم السياحية الكبرى لترسيخ مفهوم جديد ومقاربة خاصة للسياحة محركا للتنمية المستدامة، ودعم للنمو الاقتصادي ومصدرا لخلق الثروة وإنشاء مناصب شغل، إضافة إلى توظيف كامل القدرات والمزايا لجعل الجزائر مقصد ووجهة سياحية متميزة في غضون 2030.

2- الديناميكيات الخمس للمخطط الإداري للتهيئة السياحية 2030.

يعتمد المخطط الإداري للتهيئة السياحية على ركائز محورية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق القفزة السياحية المنتظرة من خلال خمسة ديناميكيات فعالة والتي تشكل سبيلا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة الوطنية من خلال برنامج حكومي معتمد ويتعلق الأمر:

- **تثمين الوجهة السياحية الجزائرية:** بغية خلق وجهة سياحية ذات امتياز وتنافسية على الصعيد الدولي وبمعايير تستجيب للطلب الداخلي، وذات مردودية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.[2]
- **إنشاء أقطاب سياحية ذات امتياز وبناء قرى ذات امتياز:**

[1] مرجع نفسه ص46

[2] خنفري خيضر ،بورنيسة مريم واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصائيات الوطنية ،الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر وسبل تطويرها ،يومي 10-11 جانفي 2018 ،جامعة بومرداس الجزائر ص12

سعيا لخلق وجهة سياحية ذات امتياز في حوض البحر الأبيض المتوسط، اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتطوير أقطاب سياحية بمعايير تستجيب للطلب المحلي والعالمي وكذلك جودة عالية تسمح بتطوير القدرة التمويلية للسياحة للاقتصاد الوطنيوجعل الجزائر وجهة سياحية عالمية، أهم القرى السياحية ذات الامتياز وكذا الحدائق الايكولوجية السياحية التي اقترحتها مؤسسات استثمارية أجنبية والتي وافقت عليها وزارة السياحة. حيث تسمح المشاريع السياحية المقترحة بضمان الامتياز لصورة الجزائر الجديدة من خلال تطوير أنواع سياحية جديدة على غرار سياحة الأعمال، سياحة التسوق، سياحة الصحية بالاعتماد على الامتيازات العديدة التي يستفيد منها المستثمرين والتي وضعها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال مخطط التمويل السياحي.

– **تطبيق مخطط الجودة السياحية:** بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني بإدماج التكوين من خلال رفع المستوى الاحترافية، التربية، الانفتاح واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال و التموقع حول منتجات جديدة تتماشى والتوجهات الجديدة للطلب الوطني العالمي، ويهدف مخطط جودة/ سياحية (PQT) إلى تحسين نوعية العرض السياحي والمرافقة في عمليات العصرنة والتوسيع السياحي.

– **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

تتطلب السياحة تضافر الجهود والأعمال مابين العديد من القطاعات الحيوية وتجنيد مجمل الشركاء العموميين والخواص بغية خلق وجهة سياحية ذات علامة امتياز في السوق الدولية.

– **وضع مخطط تمويلي سياحي:** يهدف لدعم النشاطات السياحية ومرافقة مشاريع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب، يعمل على مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال تخيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد فترة القروض، ويهدف لحماية ومرافقة المؤسسات السياحية والسهر على تجنب توقف المشاريع السياحية وكذا توفير الآمان للمستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.[1]

المطلب الثاني : القطاع الزراعي كبديل عن النفط في الجزائر.

لقطاع الزّراعة مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني وهذا لمساهمته في العمليّة الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية وفي ما يلي نستعرض المقومات الزراعية في الجزائر.

الفرع الأوّل: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر.

1. الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة وتتمثّل في:

- **الأراضي الزّراعيّة:** وتشكّل الأراضي الزراعيّة في الجزائر 16.5% و17.8% من إجمالي المساحة الكليّة المقدّرة ب 2.381.741 كلم2، بذلك تمكنّها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائيّة الأساسيّة.

[1] مرجع نفسه ص13

- **الموارد المائيّة:** إنّ اتّساع مساحة الجزائر وتنوّع مناخها، نتج عنه اختلاف كبير في كمّيّة المياه ومصادرها بين القسمين(الشمال والجنوب) وتقدّر الموارد المائيّة في الجزائر ب 20 مليار متر مكعّب، 13 مليار متر[1] مكعّب منها من الموارد المائيّة السّطحيّة في الشّمال، و 7 مليار متر مكعّب الباقية تمثّل موارد مائيّة جوفيّة وتغطّى منها (2 مليار متر مكعّب بالشمال و5 مليار متر مكعّب بالجنوب).
- **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري المحرّك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجيّة وخاصة بالنسبة للقطاع الزّراعي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتوفّرة، وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري لأنّ معظم العمليّات الزراعيّة ما تزال تنجز يدويّا، ويعود ذلك لقلّة المعدّات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليّات، ممّا جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعّال في سياسة التّشغيل بالجزائر.
- **الموارد النباتيّة:** يعتبر الإنتاج النباتي أحد أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهميّة في توفير الاحتياجات الغذائية، وقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصّة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب البقوليات الجافّة، الحمضيات، الكروم.[2]

الفرع الثاني: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر.

جدول رقم(03-05) نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي والقيمّة المضافة.خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: نسبة مئويّة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي	10.6	17.5	12.3	10.2	8.9
القيمة المضافة	2.5	7.6	2.1	3	4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى تطور الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر(خلال الفترة 2014-2018) من 10.6% سنة 2014 إلى 8.9% سنة 2018 ويعود هذا التّطور في نسب الناتج المحلي الإجمالي إلى جملة الإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هاته الفترة وأهمها ركائز مخطّط الزراعة للفترة الممتدّة(2015.2019)، أما بخصوص القيمة المضافة نلاحظ تراجع معدّل نمو القمة المضافة خلال سنتي 2016 و2017 بعد ما كانت 7.6% سنة 2015.[3]

[1] جغبالة سيف الدين ،دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2016-2017 ص59

[2] مرجع نفسه ص 60

[3] من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (03-05)

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر وآفاقه المستقبلية.

أولا: التحديات التي توجه القطاع الزراعي في الجزائر

لقد قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات وإصلاحات للنهوض بقطاع الزراعة لما له من دور في التنمية الاقتصادية وفي جلب العملة الصعبة وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن واجهتها عدة تحديات وصعوبات للنهوض بهذا القطاع أهمها ما يلي:

1. تنظيم السوق الزراعية:

يعد تنظيم السوق ضرورة ملحة من أجل تحقيق التنمية الزراعية والنهوض بقطاع الزراعة، وحتى يحل مشكل الغذاء يجب أن يكون هناك تنظيم لعملية تسويق المنتوج الزراعي بالموازاة مع تشجيع الإنتاج، فزيادة الإنتاج بدون سياسة تسويقية متوازنة ودراسة صحيحة تجعل من هذه العملية غير مجدية بل وذات أثر سلبي، فسوء توزيع المنتج يجعل من الأسعار متفرقة في مختلف أنحاء القطر الواحد وأسعارها متذبذبة مما يحدث صدمات سعريه وحالات متفرقة من الركود والنشاط، هذه الهزات تجعل مداخيل الفلاحين غير مستقرة تحبط عزيمتهم على العمل في القطاع والاستثمار فيه.

وبصفة عامة فإن الجهاز التسويقي من الممكن أن يساعد أو يعيق خطّة التنمية، وذلك لأنه خلاف فترات التنمية تحدث التغيرات التالية:

- بزيادة الدخل يزداد الطلب على أنواع معينة من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات والألبان.
- سوء تسيير العملية التسويقية، وتوزيع وتسويق المنتج ينجم عنه المضار به بالمنتجات، وبالتالي زيادة تكلفته.
- بزيادة النمو الحضري والصناعي تزداد المنتجات الفلاحية الموجهة للسوق.

2. التوسع في زراعة المحاصيل عالية الإنتاجية والمحاصيل ذات المزايا النسبية:

إن الاهتمام بالزراعات النباتية والحيوانية عالية الجودة والإنتاجية أمر في غاية الأهمية لزيادة الدخل منها، خصوصا وأن الجزائر تحوز على عديد المنتجات ذات المزايا النسبية كالتمور، وزيت الزيتون، والحمضيات والكروم، إضافة إلى اللحوم الحمراء عالية الجودة، وبالتالي هذه الشعب وتكوين مشاتل ومزارع لتطوير منتجاتها وتوسيعه على المستوى الوطني لبلوغ قمة إنتاجية تمكن من التصدير وجلب العملة الصعبة.[1]

[1] مرجع نفسه ، ص75

3. الاهتمام بالزراعة في المناطق الصحراويّة:

والتي أثبتت نجاحا وارتفاعا في السنوات الأخيرة، كون هذه المناطق تسقى بالمياه الجوفيّة فإنّ منتوجها سيكون مستقرا نسبيا مقارنة بالمناطق المطرية التي تعاني تذبذبا في التساقط والجفاف مما يساهم في تحقيق الاستقرار في الإنتاج والأمن الغذائي

4. دعم وتحفيز الاستثمار في القطاع:

يعد الاستثمار في القطاع الزراعي ضئيل جدا مقارنة مع ما يوجد في القطاع الصناعي أو الخدماتي، وبالتالي على الدولة أن تولى اهتماما بالغا بهذا الأخير وذلك بخلق إطار تنظيمي ومناخ محفز ومشجع على الاستثمار من خلال:

- دعم الطاقة للمشاريع القائمة في المناطق المروية عن طريق الرش والآبار الارتوازية .
- تقديم دعم في هياكل الاستثمار والوسائل المادية، وذلك بتوجيه مشاريع الصناديق والوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقضاء على البطالة.
- تنشيط التوجيه والإرشاد على مستوى المديريات والغرف الفلاحية والقيام بدورات وجولات نحو المستثمرات للوقوف على الإنجاز في الميدان وتقديم النصح والتوجيه بدل الاكتفاء بالإعلام السمعي البصري والمنتوجات.
- إقامة معاهد للأبحاث العلمية: وذلك من أجل تحسين البذور والنوعية والسلالات الحيوانية ودراسة المشروعات التي تتلاءم مع كل مناخ.[1]

ثانيا: آفاق القطاع الزراعي في الجزائر: تتمثل في ركائز مخطط الزراعة(2015- 2019).

شكل رقم (03-03) مخطط ركائز القطاع الزراعي في الجزائر(2015- 2019).

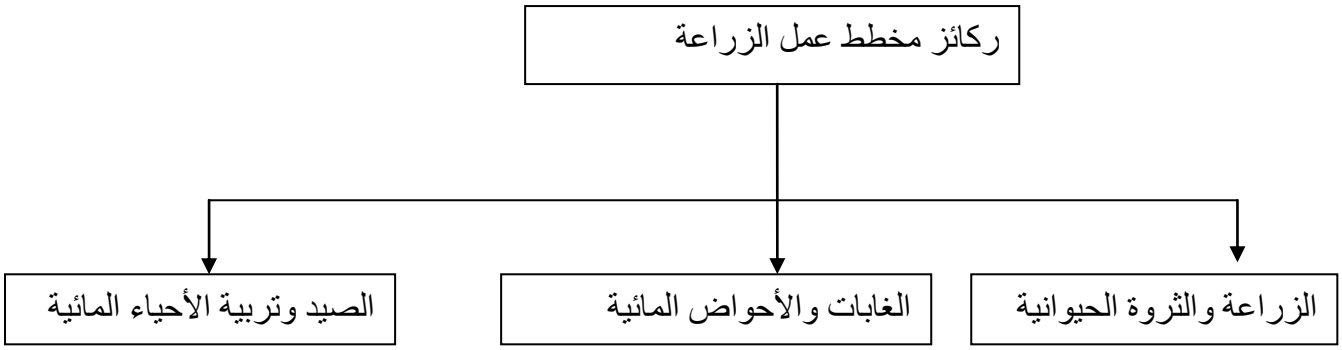

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015) جامعة مستغانم الجزائر، ص 108.

-تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الزراعة 2019 على الزراعة والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الزراعي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي ومتابعة ودعم أصحاب

[1] مرجع نفسه ص76

المشاريع الفلاحية أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغذائي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك. حيث يهدف عمل مخطط الزراعة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%، قيمة النتاج تقدّر بـ 13%، تخصيص قيمة 1500.00 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020، فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية: رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.[1]

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في التنمية الاقتصادية في مختلف الدول سواء المتقدمة والنامية، والجزائر على غرار باقي دول العالم، وبعد التوجه نحو الاقتصاد الحر فقد اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك بإصدار قوانين ساهمت في سرعة انتشار هذه المؤسسات.

–الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر علم الاقتصاد بأنها:" استثمار لإنتاج محدد لتحقيق عائد(ربح) وعائد نفعي على المجتمع ويتميز بانخفاض رأسمال المستثمر والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة".

– وتعرف أيضا على أنها: "المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه."[2]

– بالنسبة للجزائر: أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01. 18 وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير وهي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

– ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها ولا ميز المشرع الجزائري ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة كما يلي[3]:

---

[1] جمال جعفري ،لعجال عدالة مرجع سابق ذكره ص109

[2] محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية القاهرة ،2003، ص 11

[3] نبيل جواد ،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان2007 ص 05

جدول رقم (03. 06) يوضح تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري.

نوع المؤسسات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250 .50	49 .10	9 .1

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

تشكل أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي وذلك من خلال:

1. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الحكومية وغيرها من مصادر التمويل، الأمر الذي يعنى استقطاب موارد مالية ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج وبذلك تعد هذه المؤسسات قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة من صغار المدخرين الذين هم على استعداد لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات بالإضافة إلى كون طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال يكون محدود، ومن ثم فمدخرات الأفراد القليلة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من تركها عاطلة وعرضه للإنفاق أو إيداعها في البنوك وبالتالي فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم يكون محدود لإنشاء وتشغيل هذه المؤسسات سيساعدها أكثر في جذب صغار المدخرين الذين لا يميلون لأنماط التوظيف تحرمهم من الإشراف المباشر على استثمارهم.

2. القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو انكماش فعند زيادة حجم زيادة الطلب على السلع فإنها تعمل على زيادة حجم إنتاجها، والعكس في حالة الركود الاقتصادي وهذا ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.

3. ترقية ودعم الصادرات وتقليص الواردات:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الزيادة في إنتاج السلع والخدمات وذلك بغية زيادة حجم صادراتها أو إنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة ولعدة سنوات وبالتالي لابد لهذه الدول من إنتاج السلع حتى تصبح قادرة على المنافسة مع الدول الأخرى، وتمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة هذا العجز، فالمؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال لها القدرة على تلبية احتياجات السوق من المنتوجات التقليدية التي تكون أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من 10 عمال فهي تساهم في زيادة حجم الصادرات عن طريق إنتاج السلع والمنتوجات النهائية بشكل مباشر أو عن طريق إمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة أو نصف المصنعة والتي تستخدمها كمداخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية.[1]

[1] هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للفترة(2004. 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة الجزائر، 2016. 2017، ص 46.

4- دعم الناتج المحلي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية بصفة أولية الأمر الذي يؤدي بها إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي كما أنها تعمل على إنتاج بدائل للوردات من السلع لتوفير حاجة السوق الاستهلاكية والسلع الوسيطة .

5- التعاقد من الباطن:

لا تستطيع المؤسسات الكبيرة انجاز كل ما يطلب منها في فترة محدودة مما يدفعها إلى التعاقد من الباطن مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل في مجال المقاولات لتنفيذ بعض المراحل الصغيرة وبشكل متوازي لسرعة الانجاز في اقل وقت ممكن وبتكلفة اقل، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج أجزاء ومستلزمات إنتاج وبسيطة يمكن تجميعها في المؤسسات الكبيرة الحجم من خلال التعاقد من الباطن حيث يوجد التعاون والتكامل بين كافة أحجام المؤسسات.

6- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:

تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القيام بتوزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف التجمعات السكانية النائية وهذا ما يعطيها فرصة اكبر لا تستخدم الموارد المحلية وتثمينها وتلبية احتياجات الأسواق المتواجدة.

في تلك الأماكن، كما تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع الهيكل الإنتاجي وذلك لأنها لا تعتمد علي منتج واحد بل أنها متناثرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة بالإضافة إلى ذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية وهنا ما يساعدها على مد المؤسسات الكبيرة لقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المكملة لها.

7- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لإبداع الريادة:

يعتبر الإبداع والريادة من الخصائص السلوكية التي تجسد بعمليات البحث عن الفرص في الأسواق والقيام بإشباع الحاجات من خلال إقامة مؤسسة تنجز ذلك، كذلك تبين أن عمليات الريادة هي خطوات مهمة عن طريق إنشاء الأعمال حيث تحوي على الإبداع ومن ثم يحدث الانطلاق في المشروع وأخيرا التنفيذ، وهكذا تؤدي عمليات الريادة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القيام بعمل صغير أو شيء آخر.

-ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني لسنة 2017: يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل 2601958 عامل كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار والوردات بحوالي 18 مليون دولار. [1]

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة تحديات أهمها:

[1] مرجع نفسه ص48

1- تحديات متعلقة باليد العاملة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدي توظيف اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحد يشمل القطاعين العام والخاص، مؤسسات القطاع الخاص مؤسسات القطاع الخاص فان المؤسسات المتوسطة هي لأكثر عرضة لهذا التحدي بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع العام هي من يواجه هذا التحدي وتشكيل أنشطة المناجم، الكيمياء، والبلاستيك. مجالات التوظيف الأصعب، بالإضافة لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب الإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة والمبرر هو صعب حجمها فنادّرا ما تعتمد هاته المؤسسات على مخططات لتنمية معارف مستخدميها ويرجع السبب في ذلك لتكفله عملية التكوين.

2- تحديات تمويلية:

غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر هو ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفق نماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة ما صعب عليها الأمر فمن جهة لا يمكنها اللجوء إلى السوق المالي ومن جهة آخر البنوك تصعب عليها الأمر من خلال كثرة الضمانات لمنح القروض، يرجع تردّد البنوك في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تراها هشة كون منحها قروضا يعتبر مخاطرة كبيرة نتيجة لعدم ثقفتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات وتبقى أسعار الفائدة لهاته البنوك عالية بالنسبة لها بالإضافة إلى مشاكل التمويل المصرفي تصطدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاكل تتعلق بها يكون ذلك من خلال السحب الكبير للأرباح التنفيذية من المؤسسة بالإضافة إلى ضعف التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية.

3- تحديات تموينية:

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة بعد عملية الإستراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة الصغيرة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.[1]

[1] عبد العزيز قتال ، سارة عزايزية ،الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الوطني حول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ،الجزائر يومي 06-07 ديسمبر 2017 ص12-13

4- تحديات تجارية:

إن انعدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون تموقعها في الأسواق الأجنبية، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات التصدير المخصصة لذلك والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من التصدير

5- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فإن الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بإسراع ما يمكن ولكفاءات عالية إذا يغلب عليها الروتين مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية عديدة وراء ذلك:

-مشكلة الذهنيات أو العقليات إذا أنها لم تتهيأ بعد لاستعاب وفهم خصوصية لهذا النوع من المؤسسات ومن التعامل معه وفق متطلباته.

- سرعة حركية التقنين وإنتاج النصوص لم تواكبها حركية وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط وهي مدة طويلة جدا مقارنة بدول أخرى.

6- غياب نظام المعلومات:

إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل من الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بدياتها مما لا يساعد. على تنميتها وتطورها.[1]

المطلب الرابع:القطاع الصناعي في الجزائر

تلعب الصناعة دورا حيويا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، إذ لا تتحقق التنمية الاقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي .

الفرع الأول :واقع القطاع الصناعي في الجزائر

إن تشخيص واقع الصناعة الجزائرية يتم من خلال أهم النتائج والتغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع والمتمثلة في إجراءات إعادة هيكلة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تط بقها الجزائر منذ بداية التسعينات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي ميزت الفترة الطويلة في ظل الاقتصاد الموجه، ومن أهم مميزات القطاع الصناعي ما يلي:

1- مميزات القطاع الصناعي: [2]

حتى بداية التسعينات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي ، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا نسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، غير

[1] مرجع نفسه ص13

[2] عبد الوهاب غريب ،فيصل زيادي مرجع سابق ذكره ص 51

أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق خاصة، وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والادراة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة، فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانه القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية .[1]

ويتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي يعود مرده إلى تنوع ووفرت الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية كيميائية، معدنية وغيرها من الإنتاج الصناعي، وتمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها

أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6%من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في صناعات غذائية، صناعات الكترونية،وميكانيكية وكيمياء البلاستيك والمطاط، في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الأخر على فرعين من الصناعات الصناعة الغذائية و صناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما يمثل ما نسبته 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21منطقة نشاط، 13منطقة صناعية ، 14محجرة ،و 91صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5%بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل من هذه الأخيرة، في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القمة المضافة في الأخرى تعرف انخفاضا مستمراً. [2]

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2014- 2016)

الجدول رقم (03-07) يوضح مساهمة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة(2014-2016)

السنوات	القطاع الصناعي		الصناعات الإستراتجية		الصناعات التحويلية	
	القيمة المضافة مليار دولار أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	الناتج المحلي الإجمالي
2014	64.03	29.09	58.10	25.02	8.32	4.06
2015	44.17	24.30	31.45	20	7.15	4.30
2016	33.02	20.50	24.13	15	8.88	5.50

[1] عبد الوهاب غريب فيصل زيادي مرجع سابق ذكره ص51

[2] حميد بن نية ،فكارشة سفيان ، دور القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ،الملتقى العلمي الدولي حول استراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ،جامعة البليدة02 ،الجزائر ص 09-10

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد سنة 2017

بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 09،29% مع نهاية 2014 وبلغت القيمة المضافة 03،64 مليار دولار أمريكي خلال نفس السنة لتتراجع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2015و2016 إلى 30،24% و 50،20% على التوالي وتراجعت أيضا القيمة المضافة إلى 17،44% و 02،33% على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعة الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة أن وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة تعد الأكثر ارتفاعا في نسبة 2017 بـ8،4% مقابل 8،3%في 2016، وبلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 0،37 10مليار دينار، ما يمثل 5،5% من إجمالي الناتج الداخلي ويساهم توسعه بواقع 0،17% في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي مقابل 2،6% في 2016، على عكس السنوات السابقة باستثناء ‹‹ فرع المناجم والمحاجر›› خفقت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة في خفقت الصناعات الغذائية بمعدل نمو قدره 7،5% الماء والطاقة (3،8%) ومواد البناء نسبة تتراوح بين 08 إلى 10% في أفاق 2020[1]

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر وآفاقه المستقبلية .

أولا:التحديات

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ،وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعية من قبل الدول الجزائرية ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر بوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما جعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية بطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا:

بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة ومدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية وبالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون له أثار سلبية خصوصا:

* التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي الاقتصاد الوطني خطرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.
* زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة .
* زيادة الواردات الجزائرية نتيجة المنتوج الصناعي الجزائر وجودة نظيره الأوروبي وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.[2]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات (2014-2018)

[2] مرجع نفسه، ص11.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع إستراتجية صناعية صارمة وهذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهل إلى منهجية صارمة لتجيب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة لتوخي الحلول الجزائرية الظرفية.

ثانيا: الأفاق:

لقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتجيات لتطوير القطاع الصناعي بعد الصدمة النفطية الراهنة أهمها:

1- تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية : التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية حيث يتم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية.

- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر (البيتروكيمياء الصلب، مواد البناء)
- الصناعات المحققة للقيمة المضافة (الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية)
- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي (صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية).
- منطقة التنمية الصناعية المندمجة: الجزائر، بليدة، مستغانم، برج بوعريريج، الأغواط وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزو، عنابه، بومرداس.
- **أقطاب تكنولوجية:**
- **المرحلة الأولى:** الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله) بجاية، سيدي بلعباس.
- **المرحلة اللاحقة:** تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف.
- **مناطق متخصصة:** أرزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة
- مناطق متعددة النشاط: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت.

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد موقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية بأنماط التكوين المتوفرة فيها، غبر أن ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للمناطق الجنوبية.

2- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذا الإطار ومن أجل تنويع لإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات المساهمة بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى،إذ يتم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

[1] صباغ رفيقة إستراتجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية ،المؤتمر الدولي حول استراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر جامعة سيدي بلعباس الجزائر ص14 ،15

3- خطر الاستيراد: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي حيث قررت ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة منها مواد أولية كالبلاستيك، الألمنيوم، الخضر والفواكه والأجبان والاسمنت... كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد وكلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية.

4- تأهيل المؤسسات:

سطرت السلطات الجزائرية ثلاث أنواع من برنامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتمثل في:

البرنامج الوطني لتحسين المنافسة الصناعية لوزارة الصناعة.

- برنامج الدعم (EDPME) لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- **تطوير النظام البنكي** :على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة من خلال إدراج العديد من الإصلاحات أهمها:

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية.
- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية.
- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية. [1]

[1] مرجع نفسه ص 17-18

المبحث الثالث: أفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر و نقاط ضعفه.

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي معتمدين في ذلك على رسم أطر لمعلم إستراتجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتجيات التي تبنتها بعض الدول في هذا المجال .

المطلب الأول: التوجه نحو نموذج اقتصادي متنوع.

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1. **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، و المعتمدة على النفط إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.
2. **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات النفط لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية و تعزيز التحصيل الضريبي؛ واحتواء الاتفاق الجاري، و الحد من استثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته و تقوية إطار الميزانية.
3. **التوجه إلى قطاعات تتيح التنوع الاقتصادي الوطني:**

بداية بإعطاء رؤية مستقبلية في الطاقات المتجددة و تعزيز الاستثمار في قطاع الفلاحي الذي يمكن من خلق مناصب شغل و يعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتوجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية،الهندسة و الدراسات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و السياحة المحلية.

4. **تحسين بيئة العمال:**

حسب إحصائيات البنك الدولي احتلت الجزائر المرتبة 163 سنة 2015 في ما يخص بيئة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156 في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاب سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا لشركات المبتدئة وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية واخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول أعمال لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري.

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تتبع أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي من أهم المشاكل نجد :

1- مشكل الدعم:

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، و يمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم و إبداله بنظام لتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى الأسر الأقل دخلا.[1]

2- الاعتماد على النفط و غياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برنامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات الارتفاع أسعار النفط إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماع ي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب إستراتيجية لتنويع الاقتصادي.

3- مشكل التمويل:

يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج لسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي و التمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل[2]

المطلب الثالث : معالم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

اعتمدت الجزائر مؤخرا حزمة من السياسات الاقتصادية مبرزة بذلك الخطوط العريضة لنموذج الاقتصادي الجديد الذي باشرت به في جوان 2016 وبحسب الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على موقعها الالكتروني ينتظر إن تضفي هذه الجهود من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول سنة 2030 مع رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وقد تم الكشف عن الخطوط العريضة لنموذج الذي ستعمل من خلاله لتجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهار أسعار النفط منذ سنة 2014 تم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي من خلال مضامين وثيقة أولية محررة في 21 صفحة، تضمنت جملة إصلاحات هيكلية مرحلية "عميقة" تمتد إلى غاية 2030 متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة وعصرنتها. وتشير الوثيقة إلى أن الجزائر وافقت في سنة 2016 على نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 الفاصلة ومن جهة أخرى يقوم على أفاق لتنويع و تحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

[1] بللعما أسماء بن عبد الفتاح دحمان مرجع سابق ذكره ص 340-342

[2] مرجع نفسه ص،342

سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية، ويمكن تلخيص هذا النموذج من خلال المراحل الآتية:

- **المرحلة الأولى من النموذج (2016-2017):** سميت بمرحلة الإقلاع تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.[1]

- **المرحلة الثانية (2020-2025):** سميت بالمرحلة الانتقالية فا ستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني للنكسة التي عصفت به منذ سنة 2014 قصد الحفاظ على الأقل على التوازنات المالية والعمل على خلق دينامكية الاستغلال الفرص والبدائل المتاحة.

-**المرحلة الثالثة (2026-2030):** سميت بمرحلة الاستقرار من خلالها تسعى الجزائر بلوغ مرحلة الاستقرار والتوافق ويكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وبناءًا على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي جدول رقم (03-08)

محاور الإستراتجية	آليات تنفيذ الإستراتجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التحقيق التمويل الريعي تدريجي في آفاق 2020إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعة جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير شكل أساسي إطار الحكومة الاقتصادية	القضاء الرشوة والفساد الإداري، نحسن الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال الصندوق ضبط الإرادات	- إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق. - الاستثمار فمن مجموعة من الخيارات كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية. وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهيها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.

[1] زرموت خالد مرجع سابق ذكره ص1195،1196

تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	إصلاحات سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع إستراتجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	– تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار. – إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوازنها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري، والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الاهتمام بالمواد البشرية المذهلة	– تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية البشرية، لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 بدولة حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الألمانية (UNDB) للتنمية البشرية بعدما كانت تحتل المرتبة يعود إلي تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2010–2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية البشرية.
الشراكة بين لقطاعين العام و الخاص	– إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة. – تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.

المصدر: بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق ذكره ص 342، 343.

خلاصة الفصل:

إن استمرارية اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات و ايردات المالية العامة أثر على بقية القطاعات وجعل من الاقتصاد الجزائري هشا وعرضة للعديد من الصدمات والمخاطر الخارجية وعلى هذا الأساس يبقى امام الاقتصاد الجزائري رهان وتحدي التوجه نحو إستراتجية التنويع الاقتصادي كخيار وبديل للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة .

زيادة عن ذلك فإن الجزائر تزخر بإمكانيات ومؤهلات تسمح له بتسجيل قفزة نوعية في مختلف القطاعات شرط تثبيت معالم التنويع الاقتصادي وفق خطط استشرافية محكمة بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني

خاتمة عامة

خاتمة:

إن الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلى أن الحديث عن ما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة به ذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وبالتالي يتبن أن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات و إشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مصدر من مصادر تنويع الدخل وتساعد الجزائر على الخروج من الأزمة.

1- اختبار صحة الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** والتي تنص على أن التنويع الاقتصادي يتضمن تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الإنتاجية، فقد أثبتت الدراسة صحتها حيث أن التنويع عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل.

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** تستطيع الجزائر تحقيق التنويع الاقتصادي إذا أحسنت استغلال المقومات التي تملكها ضمن إستراتيجية محكمة وتنويع الصادرات... فقد أثبتت الدراسة صحتها حيث أن نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر مرهون بحسن استغلال وتسيير الموارد والإمكانيات المتوفرة.

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، أثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث أنه توجد علاقة طردية بين أسعار النفط في الأسواق العالمية والوضع الاقتصادي للجزائر

2- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه تم التوصل إلى النتائج التالية:

• الزيادة في مستوى تنويع الصادرات خارج المحروقات إحدى أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

• الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجها العالم و زيادة عن ذلك كون قطاع الطاقة هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة و الاقتصاد ككل مما يضعها في وضع حرج جدا إذ لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد النفط.

• تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير استغلال الطاقات المتجددة خاصة أن لها إمكانات هائلة في هذا المجال فمنها ما تم انجازه على ارض الواقع ومنها ما حال دون ذلك لعدة عوائق.

• تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا لأوضاعه السائدة في السوق.

• إن الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة لصدمات الخارجية ما دام معتما على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصادي الجزائري يتطلب الاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

• يبقى القطاع السياحي لحد الآن لم يأخذ النصيب الكافي والجاد من الاهتمام لجعله يساهم بشكل ايجابي وفعال في الاقتصاد الوطني إذ يعتبر احد الحلول المتاحة لتنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر والتي أصبحت حتمية لا خيار أمام متخذي القرار لتقليص التبعية المفرطة لقطاع النفط

بالنسبة للقطاع الصناعي لا يزال يعاني الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعفها

- إن القطاع الزراعي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المفقودة، فهو قطاع تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم يلقى الاهتمام الكافي خاصة ذلك المخصص لقطاع المحروقات.

يعتمد نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر على وضع وتثبيت معالم ونهج متوازن في التنمية وكل هذا يتطلب مزيجا دقيقا ومتكاملا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية .

3- الاقتراحات:

على اثر النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

• الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية خاصة المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط وذلك من خلال تزاوجيه إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

• الحد من التوسع المفرط في استخدام و تصدير النفط.

• تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة قطاعي (السياحة والزراعة).

• تطوير البحث العلمي والابتكار في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر أكثر المناطق المعرضة للشمس في العالم.

• تنظيم الإطار القانون الذي يشجع ويحفز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

• الاهتمام بالقطاع الزراعي و وضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

• إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.

• تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

- وكل هذا لا يتحقق إلا بوجود سياسة وإستراتيجية واضحة المعالم لتبني سياسة التنويع الاقتصادي ورغم كل هذه الجهود المبذولة كان من المنطق على الجزائر أن تفكر في البحث عن بدائل في فترات الرخاء الاقتصادي و ليس وفقا للضغوطات التي تمليها الأزمة النفطية اليوم.

4- أفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط ونظرا لاتساع الموضوع وتشعبه نود أن نضع بعض العناوين لإثرائه قد تكون كأساس لبحوث لاحقة يمكن ذكر بعض منها :

* دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

* إستراتجية استغلال العوائد النفطية في تنويع الصادرات

* تحديات وفرص إقلاع الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة الراهنة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء والشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	
تمهيد	
الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	3
المطلب الأول:ماهية التنويع الاقتصادي	3
الفرع الأول :تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه	5-3
الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي ومعايير تقييمه	8-6
المطلب الثاني :دوافع التنويع الاقتصادي وأهدافه	8
الفرع الأول:دوافع التنويع الاقتصادي	9-8
الفرع الثاني:أهداف التنويع الاقتصادي	10-9
المطلب الثالث:مستويات وأشكال التنويع الاقتصادي ومعوقاته	11
الفرع الأول:مستويات التنويع الاقتصادي	12-11
الفرع الثاني :أشكال التنويع الاقتصادي	13-12
الفرع الثالث:معوقات التنويع الاقتصادي	14-13
المبحث الثاني:مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي وآلياته	15
المطلب الأول:مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	16-14
المطلب الثاني:محددات التنويع الاقتصادي	17-16
المطلب الثالث:آليات وميكانيزمات التنويع الاقتصادي	19-17

المبحث الثالث:نظريات واستراتجيات التنويع الاقتصادي ومجالاته	19
المطلب الأول:نظريات التنويع الاقتصادي	19-22
المطلب الثاني:إستراتجيات التنويع الاقتصادي	22-23
المطلب الثالث:مجالات التنويع الاقتصادي	23-25
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني:الأزمة النفطية في الجزائر2014	
الفصل الثاني: الأزمة النفطية في الجزائر 2014	28
تمهيد	29
المبحث الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	29-33
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	33-34
المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	34
المطلب الثالث: كيفية إدارة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري	34
الفرع الأول: تعريف العوائد النفطية	34-36
الفرع الثاني: العائدات النفطية وكيفية استخدامها	37
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري 2014	38-40
المطلب الأول:ملامح الأزمة النفطية في الجزائر لسنة 2014	38
المطلب الثاني: أسباب وعوامل انخفاض أسعار النفط	41
المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط الاقتصادي الجزائري	43
المبحث الثالث: التدابير و الإجراءات اللازمة للتصدي الأزمة النفطية في الجزائر	49
المطلب الأول: سبل وإجراءات التصدي لصدمة انهيار أسعار النفط	49
المطلب الثاني: التخلص من التعبئة النفطية ضرورة لأخيار	50
المطلب الثالث:السيناريوهات المتوقعة للخروج من أزمة تدهور أسعار النفط في الجزائر	51
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي كأداة للتغلب على تغلبات أسعار النفط	55-

تمهيد	55
المبحث الأول: الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجية لقطاع النفط	56
المطلب الأول: خامات الطاقات المتجددة في الجزائر	56
المطلب الثاني: أهمية الطاقات المتجددة	58
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية	60
المبحث الثاني: البدائل الغير طاقوية	63
المطلب الأول: القطاع السياحي خيار استراتيجي	63
الفرع الأول: المقومات السياحية في الجزائر	63
الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	63
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وخاصة المستقبلية	68
المطلب الثاني: القطاع الزراعي كبديل عن النفط في الجزائر	70
الفرع الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	70
الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	71
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وخاصة المستقبلية	72
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	74
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغير	74
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية	75
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	76
المطلب الرابع: القطاع الصناعي في الجزائر	78
الفرع الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	78
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي و ...المضافة	79
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر	80
المبحث الثالث: أفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر ونقاط ضعفه	83
المطلب الأول: نحو نموذج اقتصادي متنوع	83

المطلب الثاني: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري	83
المطلب الثالث: معالم التنويع الاقتصادي في الجزائر	84
خلاصة الفصل	87
خاتمة عامة	89
قائمة المراجع	93

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أ:الكتب

1. عبد العزيز عجمية ،**فصول في الاقتصاد العربي** ،الدار الجامعية بيروت لبنان 1988

2. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**،دار النهضة العربية بيروت 1980

3.عاطف لافي مرزوك ،**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل** مجلة الاقتصاد الخليجي العربي العدد24 المعهد العربي للتخطيط

4. محمد سلطان أبو علي ،**نظريات التنمية الاقتصادية وسياساته** الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة المجلد الرابع ، الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان 2007

5. محمد هيكل،،**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،مجموعة النيل العربية

6.محمد أمين لزعر ، **سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية** برامج التدريب الذاتي عبر الانترنيت المعهد العربي للتخطيط الكويت 2014

7.المركز الديمقراطي العربي ، **سياسة الجزائر اتجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد البدائل المطروحة**

ب: المذكرات والأطروحات

1.أ مينة مخلفي ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات** ،دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ،2011 -2012

2. بصلي سهيلة ، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية بالجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2017- 2018

3 .تكواشت عماد ، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر 2011- 2012

4. تيطوم أيمن ، سعادة السعيد ، **استراتجيات التنويع الاقتصادي في ظل الأزمة النفطية حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر 2016 -2017

5. جغبالة سيف الدين ، **دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، دراسة حالة الجزائر (2005-2015)** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2016- 2017

6. صراوي مريم ، بوقصة آسيا ، **إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر (2014- 2016)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة العربي التبسي تبسة ، الجزائر 2016 -2017

7. عبد الوهاب غريب ، فيصل زيادي ، **إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة** ، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ،جامعة العربي التبسي تبسة ،الجزائر 2015- 2016

8. نوي نبيلة ، **أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية ، دراسة تجربة :الجزائر ،الإمارات العربية المتحدة ،النرويج** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم لاقتصادية ،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2016- 2017

9. هالم سليمة ، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2016- 2017

ج: المجلات و المحاضرات

1. الخياط محمد مصطفى الخياط ،**الطاقة المتجددة في الوطن العربي** ، مجلة الكهرباء العربية ، العدد 97 ، مصر ،جوان 2009

2. بللعما أسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، **استراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية ،المجلد 07 ،العدد01 ،السنة 2018 جامعة أحمد دراية ، أدرار ،الجزائر

3. خوني رابح ، أوضايفية حدة ، **الاقتصاد الجزائري واثار التبعية للنفط ضرورة التنويع الاقتصادي** ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 07 جوان 2017 جامعة 20 أوت سكيكدة ، الجزائر

4. زرموت خالد ،**التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة** ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد06 العدد 03 ،2017 ،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر03

5. سليمان زواوي ، **الاستراتجيات البديلة للاقتصاد الوطني في ظل تقلبات اسعار النفط للفترة (2000- 2016)**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالوصوف ، ميلة، الجزائر

6. صحرواي محمد تاج الدين ،السبتي وسيلة ، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول** ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد02 ،ديسمبر 2017 جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر

7. علي حميدوش زهير بوعكريف ، **تداعيات إنهيار اسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتجية** ،جامعة جيجل الجزائر

8.قرومي حميد ،بن ناصر محمد ، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار اسعار النفط** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 11، جامعة البويرة ، الجزائر

9. قرود علي ، كزيز نسرين ،مرغاد سناء ، **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة ،دراسة حالة الجزائر** ،السعودية ،مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية و الإدارية العدد12 ،ديسمبر 2017 جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر

10. محمد الناصر حميداتو ، بقاص الصافية ، **التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والتجارة ،العدد02 نوفمبر 2017 ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر

11. مهدي سهر غيلان ،**دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق** ، مجلة جامعة كربلاء العراق المجلد 05 ، العدد ،02 ، جانفي 2008

12. نعيمة بوكلتوم ،بوقصة سليمة ، **واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و أهم التحديات** ،جامعة البليدة 02 ، الجزائر

13. نور الدين شارف ، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات** ،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد12 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر

14. هوراي معراج ،سليمان محمد ، **إجراءات السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية** ،مجلة الباحث العدد01 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر

د. الملتقيات والمؤتمرات الدولية والوطنية

***الملتقيات والمؤتمرات الدولية:**

1. جلابة على بن عمارة منصور ،**أسباب انهيار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي ،جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر

2. صباغ رفيقة ، **استراتجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية** ، المؤتمر الدولي حول استراتجية تطوير القطاع الصناعي في غطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر (ورقة بحثية)، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر

3. طباييبة سليمة ،ولرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتجي لاستدامة التنمية** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر

4. مراد تهتان ،اسماعيل صاري ،**سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر**، على ضوء بعض التجارب الدولية ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أنهيار اسعار المحروقات جامعة البويرة الجزائر يوم ،29نوفمبر2016

5. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ملتقى المسائل الصناعية 2013

6. وفاء حميدوش ، **أسباب انهيار اسعار النفط وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية (2001-2015)**مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي ،جامعة باجي مختار عنابة الجزائر يومي 14-15 أكتوبر 2017

***المؤتمرات الوطنية :**

1.خنفري خيضر بورنيسة مريم **واقع واستثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية** ،الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء **الاحصائيات الوطنية جامعة بومرداس ،الجزائر**

2.عبد العزيز قتال ، سارة عزايزية ،**الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** الملتقى الوطني حول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر يومي 06-07 ديسمبر 2017

هـ: التقارير

1. جميل الطاهر تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية .مجلة النفط والتعاون العربي ،منظمة اوابك المجلد 28 ،2002

2.التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2014 2015 2016 2017 2018)

3. تقرير بنك الجزائر سنوات (2014 2015 2016 2017 2018)

4.تقرير مؤشرات أداء الاقتصاد العربي لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العدد الفصلي 14 أكتوبر ديسمبر 2016

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي، أسيا (2001) التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلس التعاون الخليجي، الأمم المتحدة.

Centre national de l'information et de statistique « statistiqe du commerce exterieur d'algerie (periode année 2014-2015)ministère des finances direction général de douanes Alger .6

و:المواقع الالكترونية والجرائد

1-أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري متوفر على الموقع kanz-redhablogs pot.com/2m/08/bloy.post saa ya kada.html3833 تاريخ الاطلاع 2019/05/21

2- حامد حسن الجبوري التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية متوفر على الموقع :

http//ww.Fcdrs .com

3- http: www//albank dawli .org/geria economie –outl 24-05-2019

4.-www.radion algerie.dz.nens/ar/article/31/03/2019/165847 html

5-https://www.albankaldawli.org/llgeriaeconomie-outl:24/05/2019

6 تطور احتياطي الفرق وأسباب تراجعه إلى غاية 2019 على المواقع الالكتروني: www.eco- algerai.com تاريخ الاطلاع: 14 -03-2019

7- حفيظ صواليلي ،**العملة الوطنية فقدت 5%من قيمتها سنة 2018** جريدة الخبر ،تاريخ الالنشر 02- جانفي 2019

الملخص:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي. مما يجعل المؤشرات الاقتصادية شديدة التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية ،حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر باعتباره خيارا إستراتجيا لفك التبعية المطلقة لقطاع النفط والبحث عن قطاعات بديلة له خاصة بعد الأزمة الأخيرة سنة 2014 .وللإحاطة بالموضوع اتبعنا المنهجين الوصفي والتحليلي ،وخلصنا في الأخير إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للدخل ، وأن استقراره يتطلب الاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة .
الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الأزمة النفطية،القطاعات البديلة.

Résumé : - Mots clé : La diversification économique, La crise pétrole, Secteurs alternatifs.

.L'Economie algérienne est l'une des économies rentières qui dépendent principalement des revenus pétroliers ce qui rend les indicateur économiques très sensibles au changement du niveau du marché ,l'objectif de cette étude étant de souligner l'importance de la diversification économique en algérie en tant qu'option stratégique pour démanteler la dépendance absolue du secteur pétrolier ,sur les secteurs alternatif notamment après la récente crise pétrolière de 2014,l'économie algérienne reste vulnérable aux chocs extérieurs tant qu'elle repose sur le pétrole comme seule source de revenus et que sa stabilité et son équilibre requirent une plus grande attention portée au secteurs alternatifs.

فهرس المحتويات والجداول

فهرس المحتويات	
البسملة	
الإهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	أ –ب
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	03
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	03
الفرع الأول : تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه	03
الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي ومعايير تقييمه	06
المطلب الثاني :دوافع التنويع الاقتصادي وأهدافه	09
الفرع الاول: دوافع التنويع الاقتصادي	09
الفرع الثاني : أهداف التنويع الاقتصادي	11
المطلب الثالث: مستويات وأشكال التنويع الاقتصادي ومعوقاته	12
الفرع الأول: مستويات التنويع الاقتصادي	12
الفرع الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي	14
الفرع الثالث معوقات التنويع الاقتصادي	15
المبحث الثاني :مؤشرات و محددات التنويع الاقتصادي وآلياته	17
المطلب الأول: مؤشرا ت قياس التنويع الاقتصادي	17
المطلب الثاني : محددات التنويع الاقتصادي	18
المطلب الثالث: آليات و ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	19
المبحث الثالث: نظريات إستراتجيات التنويع الاقتصادي ومجالاته	22
المطلب الأول : نظريات التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني:إستراتجيات التنويع الاقتصادي	25
المطلب الثالث:مجالات التنويع الاقتصادي	27

خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني:الأزمة النفطية في الجزائر 2014	
تمهيد	31
المبحث الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	32
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	32
المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	36
المطلب الثالث: كيفية إدارة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري	37
الفرع الأول: تعريف العوائد النفطية	37
الفرع الثاني: العائدات النفطية وكيفية استخدامها	38
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري 2014	40
المطلب الأول: ملامح الأزمة النفطية في الجزائر لسنة 2014	40
المطلب الثاني: أسباب وعوامل انخفاض أسعار النفط	43
المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط الاقتصادي الجزائري	45
المبحث الثالث: التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي الأزمة النفطية في الجزائر	51
المطلب الأول: سبل وإجراءات التصدي لصدمة انهيار أسعار النفط	51
المطلب الثاني: التخلص من التبعيةالنفطية ضرورة لا خيار	52
المطلب الثالث:السيناريوهات المتوقعة للخروج من أزمة تدهور أسعار النفط في الجزائر	53
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي كأداة للتغلب على تقلبات أسعار النفط	
تمهيد	57
المبحث الأول: الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي لقطاع النفط	58
المطلب الأول: خامات الطاقات المتجددة في الجزائر	58
الفرع الأول:تعريف الطاقات المتجددة	58
الفرع الثاني:أنواع الطاقات المتجددة	58
المطلب الثاني: أهمية الطاقات المتجددة	60
الفرع الأول:مجالات إسهام الطاقات المتجددة في عملية التنمية	60
الفرع الثاني:أهمية الطاقات المتجددة في الجزائر	61
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية	62
المبحث الثاني:القطاعات المحركة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط	65
المطلب الأول: القطاع السياحي خيار استراتيجي	65
الفرع الأول: المقومات السياحية في الجزائر	65

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	69
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وآفاقه المستقبلية	69
المطلب الثاني: القطاع الزراعي كبديل عن النفط في الجزائر	72
الفرع الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	72
الفرع الثاني: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر	73
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر وآفاقه المستقبلية	74
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	77
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	79
المطلب الرابع: القطاع الصناعي في الجزائر	80
الفرع الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	80
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة	81
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر وآفاقه المستقبلية	82
المبحث الثالث: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر ونقاط ضعفه	85
المطلب الأول: نحو نموذج اقتصادي متنوع	85
المطلب الثاني: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري	85
المطلب الثالث: معالم التنويع الاقتصادي	86
خلاصة الفصل	89
خاتمة عامة	91
قائمة المراجع	96

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-02	تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2014- 2015)	32
02-02	تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2015- 2016)	33
03-02	تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2016- 2017)	34
04-02	تغطية الواردات من خلال الصادرات خلال الفترة (2017- 2018)	35
05-02	تطور الاحتياطي والإنتاج والتصدير من النفقات الخام في الجزائر خلال الفترة (2014- 2018)	38
06-02	بعض المؤشرات الاقتصادية (2014- 2018)	40
07-02	تطور الإرادات النفطية في الجزائر (2014- 2018)	42
08-02	تغيرات إجمالي الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية للفترة (2014- 2018)	46
09-02	وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2014- 2018)	47
10-02	تطور الدين الخارجي للجزائر (2014- 2018)	49
01-03	القدرات الشمسية من خلال المناطق	58
02-03	السياحة الحموية خلال الفترة (2014- 2017)	67
03-03	وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق	68
04-03	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014- 2018)	69
05-03	نسبة مساهمة الزراعة في PIB والقيمة المضافة.	73
06-03	تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري	77
07-03	مساهمة الصناعة في PIB والقيمة المضافة (2014- 2016)	81
08-03	معالم تنويع الاقتصاد الجزائري	87

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مفهوم التنويع الاقتصادي	05
01-02	مراحل دورة أعمال واحدة	23
02-01	تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2014- 2015)	33
02-02	تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2015- 2016)	34
02-03	تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2016- 2017)	35
02-04	تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2017- 2018)	36
02-05	تطور احتياطي الجزائر (2014- 2019)	41
02-06	آخر تطورات أسعار النفط (2014- 2018)	43
02-07	تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2014- 2018)	46
02-08	نتائج صندوق ضبط الموارد	49
03-01	أنواع الطاقات المتجددة	60
03-02	تطور حجم الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني في أفاق 2030	64
03-03	مخطط ركائز القطاع الزراعي في الجزائر (2015- 2016)	75